عبد الرحمان الكوهن

الدعوة إلى الإصلاح

مجموعة افتتاحيات
أسبوعية الإصلاح

العدد الثامن
2017

- الدعوة إلى الإصلاح
- عبد الرحمان الكوهن
- الإيداع القانوني: 2018MO2883
- ردمك: 978-9920-36-059-3
- الطبعة الأولى : 2018
- الطباعة : أنفوبرانت

رجـــل المواقف والمبادئ

رحل الزعيم المحبوب عند الجميع السي امحمد بوستة، أحببناه لإيمانه ووطنيته ونضاله وتواضعه وصدقه وتفانيه في خدمة بلده رحمه الله برحمته الواسعة وأسكنه فسيح جنانه.

رحل رافض الوزارة الأولى، ولا غرابة في موقفه وهو رجل دولة الاستثنائي الذي تقلب في عدة وزارات وعاشر رجالات الوطنية والكفاح الكبار: علال الفاسي وبلافريج وغيرهما وهم كثر. لا تغريه المناصب مهما كان بريقها ولا المظاهر وكل ما يتنافى مع الحزم والعزم والثبات والقناعة وصفاء النية وطهارة القلب وهي من صفات فقيدنا تغمده الله برحمته.

فوداع الرباط يوم السبت للأستاذ المجاهد ووداع الأحد للمراكشي ابن المدينة، اعتراف المغاربة بعطاءات الفقيد المتعددة في السياسة وفي الدبلوماسية وفي الديمقراطية وفي تدبير الملفات الحارقة.

الملاحظ أن الحركة الوطنية التي أسهمت في معركة الكفاح من أجل الاستقلال لم يبق منها بعد رحيل السي امحمد بوستة، إلا المجاهد عبد الرحمان اليوسفي أطال الله عمره، ونحن نشعر باندثار عهد تاريخي عرف وجوها وازنة في الحقل السياسي النضالي شاءت الأقدار، وطبيعة الحياة، أن يغادروا الساحة دون أن يعوضهم خلفاء من نفس المستوى، وما أحوجنا، نظرا لما نعيشه في الوقت الراهن، المنعوت بالحداثة، إلى جيل يشبه جيل الحركة الوطنية التي قضت، جيل لا يخشى في الصدع بالحق لومة لائم.

[illegible] المجاهد الفذ امحمد بوستة،

هذا شعور الجميع ولكنه قضاء الله وقدره لا مفر منه، لأن الفقيد رحمه الله كان صديق الجميع يحبهم ويحبونه، لقد تعودت شخصيا على لقائه في عدد من المناسبات وأهمها في بيت الدكتور الحاج عبد الكريم الخطيب، سـواء في حياته أو بعد موته رحمهما الله، وفي ليلة السابع والعشرين من رمضان المقبل، حين سأذهب للفطور في بيت الخطيب سأفتقد «خاي امحمد» كما كنت أسميه لأنه رحل عنا، ولكن ذكراه ستبقى حاضرة في القلوب وفي الأذهان كقائد سياسي ومجاهد ورمز للوطنية ودبلوماسي متميز وأحد رجالات المغرب الكبار الذي ترك بصماته في تاريخ المغرب. نعزي فيه عائلته وحزبه والشعب المغربي قاطبة. إنا لله وإنا إليه راجعون.

افتتاحية عدد 713:

الجمعة 27 جمادى الأولى 1438 موافق 24 فبراير 2017.

الـغـمـوض إلـى أيـن..؟

تصريحات السيد الأمين العام لحزب الاستقلال التى من خلالها وجه اتهاما صريحا لما سماه بالدولة «العميقة» تعتبر خطيرة لأن من أطلقها مسؤول كبير في حزب سياسي مغربي له وزن خاص وامتداد متجذر في المجتمع المغربي، بالإضافة إلى مقال آخر نشر في موقع «الاستقلال. أنفو»، التابع لحزب الاستقلال ويتضمن اتهامات تهم حوادث «وادي الشراط»، وقد أضاف السيد الأمين العام لحزب الاستقلال زيتا إضافية على النار حين اتهم صراحة الأمين العام لحزب التجمع الوطني للأحرار بأنه المستفيد الأول من الدعم الذي تنفقه الدولة على صندوق المقاصة الخاص بالنفط ومشتقاته، مضيفا أنه لا يمكنه أن يجمع بين مسؤولية وزارية في حكومة جلالة الملك والاستحواذ الشبه التام على سوق البترول بالمغرب حيث يصبح ممولا للدولة ومسؤولا فيها.

وحيث أننا في حزب الإصلاح والتنمية تقلقنا هذه التصريحات والخرجات التي تمس في العمق الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للوطن، فإننا نود أن نعرف الحقيقة ونقدم، مواكبة لهذا الموضوع، بعض الملاحظات :

أولا، إننا في ظل هذه الأحداث التي عاشها المغرب، لا نجد الأجوبة الشافية لعدة تساؤلات وادعاءات، مما يجعل الرأي العام يستكين للشائعات التي تغذي فكره وفضوله، ولو أن الحكومات والوزارات المعنية قامت بواجبها في تنوير المواطن لما بقيت لهذه الشائعات اية قيمة، وعليه يتعود المواطن على استيقاء الأخبار من مصادرها

الرسمية دون زيادة ولا نقصان خاصة إذا كانت هذه المصادر ذات مصداقية... وهكذا لن نسمع يوما أن هناك جهة ما تحاول أن «تبتز الدولة» أو أن تصطاد في المياه العكرة.

ثانيا، إن ما قاله السيد الأمين العام لحزب الاستقلال، فيما يخص صندوق المقاصة فيه ما فيه على الأقل فيما يخص محاولة الإجابة عن أين يذهب الدعم لمادة البترول، ومن يستفيد منه على وجه التدقيق، ومن يستفيد من الفرق بين ثمن شراء البترول دوليا وثمن بيعه للمستهلك المغربي، فالكل يعلم أننا في المغرب نؤدي ثمن البنزين والكازوال تقريبا بنفس الثمن سواء أكان ثمن البرميل في الأسواق العالمية ب 105 دولار أو 43 دولار ... إذن لابد من جواب من طرف الحكومة على هذه الإشكالية التي تشغل بال المواطن المغربي... ونحن من هنا نسائل الوزارة المعنية ونطالب من البرلمان أن يقوم بدوره في الرقابة الدستورية.

ثالثا، نحن في حزب الاصلاح والتنمية، ومنذ تأسيس الحزب لم نفتأ نقول بضرورة جعل فارق بين السياسة والاقتصاد فيما يخص المسؤوليات الحكومية إلا انه لم يسمع لنداءاتنا احد... لأنه لا يعقل ان تكون هناك بنود خاصة في ما هو اقل شأنا من المناصب الوزارية: رئاسة الجماعات ومجالس العمالات ومجالس الجهات، بل حتى في بعض الإدارات المحترمة، التي تمنع منعا كليا ان يكون للمنتسب لها اية علاقة بالشركات التي تتكلف بالصفقات العمومية، فكيف يمكن إذن لوزير أو رئيس الحكومة أن تكون له شركات تتعامل مع نفس هذه الحكومة..؟ إننا، ونحن نحلل فقط ما يصرح به علنا، لا تهمنا إلا الحقيقة.

افتتاحية عدد 714:

الجمعة 4 جمادى الثانية 1438 موافق 3 مارس 2017.

المتسولون المحتاجون وممتهنو الحرفة

هيأت جريدة «المساء» العدد 3228 (السبت - الأحد 4 و 5 مارس 2017) ملفا حول التسول، آمل أن يطلع عليه المسؤولون في بلادنا قصد اتخاذ التدابير اللازمة والصارمة للقضاء على هذه العاهة التي تلطخ سمعة بلادنا، مجموعة متسولين يجوبون شوارعنا كل يوم: أطفال، معاقون، مرضى ذوو عاهات مستديمة، نساء يحملن رضعا، البعض أصابهم العوز والبعض الآخر يختلقون الخدع لكسب قوت اليوم، فماذا تفعل وزارة التضامن والأسرة والتنمية والاجتماعية، والتعاون الوطني، والجمعيات الخيرية و..و.. والأغنياء الذين لا يؤدون زكاتهم للفقراء والمساكين والأيتام والعجزة والمقعدين والمعاقين والأرامل والمطلقات وذوي الحاجة والفاقة والضيق «وما تنفقوا من خير فان الله به عليم».

يشاع أن هناك عصابات منظمة تستغل الفقراء والمشردين وبعض صغار السن وبعض النساء، ويجب على السلطات القضاء عليها.

إذا كان حوالي خمسة ملايين من المغاربة فقراء وأكثر من مائتي وخمسين ألف منهم يعيشون تحت عتبة الفقر، فهذا يعزز انتشار شبكات التسول واستغلال الأطفال وانتشار الدعارة و..و.. (تابع ص.1) أعضاء مافيات التسول يستغلون المغاربة والأفارقة والسوريين، يضمنون لهم السكن ويحددون لهم مكان التسول خاصة بالقرب من الإشارات الضوئية، وفي المحطات الطرقية وأبواب المساجد والابناك والصيدليات، النساء يكترون البنات الصغار يتسولن بهن في النهار ويرجعنهن لأمهاتهن ليلا بالمقابل، في حين يلجأ البعض

إلى الحيل مدعين بإصابة عجز بعد التعرض إلى حادثة سير.
متى ستختفي ظاهرة التسول من شوارعنا..؟ مع الأسف الشديد إن عدد المتسولين يرتفع يوما بعد يوم مع ارتفاع حجم البطالة ونزوح الأفارقة من دول جنوب الصحراء وتفاقم الأوضاع في سوريا.
ضيق ذات اليد وضرورة إعالة الأطفال والإعاقة الجسدية، فكيف كسب لقمة العيش وتحصيل سومة الكراء والملبس و..و..و.. ومع ذلك يجب تطبيق القانون الجنائي المغربي بمقتضى الفصول المتعلقة بجريمة التسول326 و327 و328 وحبس كل متسول يتخذ من التسول مهنة، وإقامة مؤسسات للرعاية الاجتماعية تأوي الذين يعانون من الهشاشة الاجتماعية.
تقول وزيرة التضامن إنها أرست العديد من الإجراءات لإنقاذ أطفال الشوارع من التسول والتشرد، ولكنها لم تحدد لنا تلك التدابير ومازال الأطفال في الشوارع.
تفشي ظاهرة التسول تتطلب من المجتمع المغربي وعلى رأسه الحاكمين إيجاد الحلول الجذرية لانتشال الظاهرة من جذورها لأنها أصبحت مظهرا مسيئا للبلاد.

افتتاحية عدد 715:

الجمعة 11 جمادى الثانية 1438 موافق 10 مارس 2017.

الفـــصـــل47 مـــن دستـــــور 2011

هكذا ختم الأستاذ عبد اللطيف وهبي، المحامي والبرلماني، دراسته «الفصل 47 بين السلطة الفعلية والشكلية للملك». «لذلك فالنقاش المحموم يجب أن ينصب على الدور الذي نريد أن نمنحه لجلالة الملك، هل هو دور شكلي يفسر الفصول الدستورية بألفاظها وسطحيتها وبالتالي نترك الساحة السياسية بشكلها المبعثر تقرر في مسارنا الدستوري..؟ أم أن نستند على طبيعة الهندسة الدستورية لدستورنا ونتجه إلى تقوية مؤسساتنا بحضور حكم أسمى يتدخل لمعالجة بعض القضايا حفاظا على وحدة الدولة وعلى استقرارها..؟»

من المعلوم أن تعقد سير مفاوضات تشكيل حكومة ما بعد انتخابات7 أكتوبر2016 - ما يزيد على خمسة أشهر - جعل من الفصل 47 من دستور 2011 «يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها» محطة نقاش تعددت فيه آراء السياسيين والدستوريين والعلماء والصحافيين والباحثين والجامعيين، مما دعا برلمانيين بارزين: عبد اللطيف وهبي وحسن طارق إلى إعداد كتاب يحمل عنوان «الفصل 47» جمع11 دراسة و9 مقالات في الموضوع تحاول التطرق إلى سيناريوهات ممكنة تأويلا للنص.

الكتاب، أو على الأصح الدراسات والمقالات، غنية بالأفكار والنظريات والتفاسير والمواقف على اختلافها، ولكنها تصب في النص الدستوري بأكمله وتجعل فصوله تكمل وتفسر بعضها البعض «ولأن الدستور يكمل بعضه البعض - يقول عبد اللطيف وهبي - فمن الواجب

أن نؤكد على أن لجلالة الملك، وفقا للفصل42 من الدستور، الصلاحيات بإيجاد حل عملي مستندا في ذلك على تفسيره للنص الدستوري» ويذهب عدد من الفقهاء في هذا الاتجاه باعتبار الملك الساهر على احترام الدستور وحسن سير المؤسسات.

في دراسة حول «تصدر الانتخابات وقدرة تشكيل الحكومة»، يقوم محمد ضريف، الأستاذ الجامعي أمين عام حزب الديمقراطيين الجدد، بمقارنة بين الدستور المغربي والدستور التونسي.

هذا الأخير يقول في فصله 89 : «عند تجاوز الأجل المحدد دون تكوين الحكومة، أو في حالة عدم الحصول على ثقة مجلس نواب الشعب، يقوم رئيس الجمهورية في أجل عشرة أيام بإجراء مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية بتكليف الشخصية الأقدر من أجل تكوين حكومة في أجل أقصاه شهر».

على كل حال لا يمكن تلخيص الكتاب وما يحتوي عليه من نظريات في هذه الافتتاحية؛ بل يستحق - أي الكتاب - الإمعان في مختلف أجزائه، ولما لا تكثيف اللقاءات الثقافية كالتظاهرة التي أقيمت يوم الاثنين بالمكتبة الوطنية والأخرى التي أقيمت بعد ظهر الثلاثاء14مارس بالوكالة المغربية للأنباء لتقديم الكتاب ومناقشته حتى يساهم المجتمع المدني بنظرياته وآرائه، وفي ذلك إغناء لاطلاع سائر مكونات شعبنا على دستوره. فما أحوجنا إلى تلك التحليلات التي يجب أن لا تبقى منحصرة في الإطار الضيق للجمعيات القانونية، بل تخرج إلى نطاق أوسع.

افتتاحية عدد 716:

الجمعة 18 جمادى الثانية 1438 موافق 17 مارس 2017.

ندعو لرئيس الحكومة المعين بالتوفيق في مهامه الجسيمة

أنهى جلالة الملك محمد السادس نصره الله مسلسل استشارات تكوين حكومة ما بعد انتخابات7 أكتوبر 2016 التي دامت أزيد من خمسة أشهر دون نتيجة بإنهاء تكليف أمين عام العدالة والتنمية الفائز الأول في الانتخابات التشريعية عبد الإله بنكيران بتشكيلها. بالطبع نهنىء السيد الرئيس على نهاية معاناته التي طالت أكثر من اللازم، فقد أبلى البلاء الحسن بإيمان ووطنية وصدق وإخلاص ولكن العراقيل كانت متعددة ومتنوعة ومسترسلة، فلم تجر الرياح بما تشتهي السفن، كما نهنئه على إشادة جلالة الملك بروح المسؤولة العالية والوطنية الصادقة ونكران الذات التي أبان عنها طيلة رئاسته للحكومة السابقة.

جاء بلاغ الديوان الملكي يوم الأربعاء15 مارس2017 ليعلن قرار الملك تكليف شخصية جديدة من حزب العدالة والتنمية لتكوين الحكومة، وفي يوم الجمعة 17مارس استقبل جلالة الملك بالبيضاء الدكتور سعد الدين العثماني وعينه رئيسا للحكومة مكلفا بتكوينها ليبقى الحزب الفائز بالرتبة الأولى في الانتخابات هو المكلف بتشكيل الحكومة كما نص على ذلك الفصل47 من دستور 2011، نهنىء رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية على الثقة الملكية وندعو له بالتوفيق من الله في مهامه الجسيمة لأن المسؤولية تكليف وليست تشريفا ولأن الطريق لا تخلو من ألغام.

طبعا تعددت التعاليق الصحفية عن الإعفاء وعن التعيين ولكن جلها

أكدت أن قرار الملك سليم دستوريا وأن لا خروج عن نص وروح الدستور وأن الملك ظل متمسكا بالفصل47 حرفيا.

كل ما نرجوه من صميم الفؤاد أن يبقى حزب العدالة والتنمية موحدا متراص البنيان، وأن يساعد البيجيديون الدكتور العثماني على النجاح في مهمته، وكذلك الأحزاب الوطنية التي سيستشيرها لأن البلاد لن تطيق تحمل «بلوكاج» جديد، وعلى كل حال فجلالة الملك نصره الله الذي يحس بنبضات شعبه أعطى للعثماني مهلة أسبوعين لتشكيل حكومته.

حقا إن الرئيس الجديد يحتاج إلى دعم الجميع في مهمته الصعبة : الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزبه والنقابات والصحافة ورجال الأعمال - الباطرونا - والمجتمع المدني، لأن الوطن يتطلب ذلك ولأن حالة البلاد ووضعيتها تتطلب ذلك. ضرورة جهاز تنفيذي وجهاز تشريعي يعملان بجد من أجل الصالح العام.

نحن نتوجه إلى السيد العثماني طالبين منه تكوين حكومة قوية متجانسة كفأة من المومنين الوطنيين المخلصين للشأن العام الأتقياء الأنقياء المتواضعين الرحماء بمواطنيهم، الحكماء.

نحن في حزب «الإصلاح والتنمية» نساند الرئيس المعين وندعو له بالتوفيق والسداد، راجين منه أن يجعل من اهتماماته - بعد تكوين حكومته إن شاء الله - مراجعة وإصلاح قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية وإصلاح العدالة والإدارة حتى يعمل الجميع بمفهومها الجديد، والأخذ بيد تعليمنا والمنظومة الصحية والاهتمام بشبابنا وإعادة النظر في التكوين قصد الحد من البطالة، والاهتمام بصناعنا التقليديين والفقراء والضعفاء والمساكين والأطفال المشردين، والقضاء على

تعنيف المرأة التي تستحق كل احترام وتقدير و.. و.. و..
وفقك اللـــه وأعانك وجعل النجاح حليفك.

افتتاحية عدد **717**:
الجمعة **25** جمادى الثانية **1438** موافق **24** مارس **2017**.

لم يكن في الإمكان أبدع مما كان

تقول الصحف إن الرئيس المكلف بتكوين الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني أحدث شرخا وسط حزبه العدالة والتنمية عندما قبل الشروط التي كان يرفضها سلفه عبد الإله بنكيران والراجعة إلى ضم الاتحاد الاشتراكي إلى التحالف الحكومي، الشيء الذي أدى إلى حدوث غليان داخل حزب العدالة والتنمية. السؤال المطروح هو: ماذا كان في إمكان الدكتور العثماني أن يفعله..؟ هل كان عليه أن يجرنا خمسة أشهر أخرى بدون حكومة بعد أن تلقى الأمر الملكي بتشكيل أغلبيته في غضون15يوم..؟ ثانيا العثماني ليس هو بنكيران. ثالثا جل المؤيدين لبنكيران غيروا مواقفهم بسرعة بالنسبة لقضية مشاركة الإتحاد الاشتراكي، هذه طبيعة البشر (الضعيف) الله يعمر قلبنا بالله، الكل يطمح إلى الرجوع إلى الوزارة للجلوس على الكرسي المسحور بدون تطبيق الخطاب السامي لأكتوبر 1999 المتعلق بالمفهوم الجديد للسلطة.

من غير شك الغضب عارم وقد بدأ بإقليم الحوز كما يشاع، حيث المسؤول عن البيجيدي به قدم استقالته من الحزب نظرا للتنازلات وللتضحية بالزعيم عبد الإله بنكيران وقبول لشكر.

في رأيي لو تعصب العثماني كما تعصب بنكيران لفلتت الرئاسة من بين يدي حزب العدالة والتنمية ولانقطعت شعرة معاوية مع القصر.

الآن ماذا يريد المغاربة..؟ المغاربة يريدون حكومة متقلصة العدد مكونة من وزراء مومنين وطنيين مخلصين للشأن العام مقتدرين «كيعرفو مايديرو»رحماء بالمغاربة أنقياء أتقياء، حريصون على نظافة اليد كما يقول عبد الاله بنكيران الذي خرج من الحكومة نظيف اليد، عالي الرأس، يرفض الانبطاح.

اتحاديون سابقون وصفوا حكومة أغلبية ستة أحزاب لا شيء يجمع بينها بالحكومة الهجينة التي تقضي على مفهوم الإرادة الشعبية عبر صناديق الاقتراع ومفهوم الأغلبية المتجانسة وتشكل في الواقع الهرولة والجري وراء المناصب، بعد تكوين خليط لا طعم له يكون خطرا على السياسة بمفهومها النبيل.

حزب الاستقلال من جهته لم يتأخر عن إبداء غضبه من سلوك الدكتور سعد الدين العثماني رئيس الحكومة المعين وإبعاد حزب الاستقلال من الحكومة نزولا عند رغبة رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، ولم يعتبر أن حزب الاستقلال كان منذ البداية إلى جانب العدالة والتنمية واحتفظ بدعمه له بعد أزمة تصريحات شباط حول موريتانيا والتخلي عن إشراكه في الحكومة. ومن غير شك أنه سيغير موقفه من هذا الدعم.

إذا أضفنا كل ذلك إلى التصدع الداخلي للحزب الفائز في الانتخابات جراء انقسام العبدلاويين والعثمانيين كما أشرنا إلى ذلك من قبل، نستخلص بأن الجو الذي ستولد فيه الحكومة السداسية غير سليم ونخشى أن يؤثر ذلك على الجهاز التنفيذي الذي نريده قويا وسيولد معطوبا (انظروا صورة كاريكاتور الأغلبية في الصفحة9 من يومية «المساء» عدد5248 ليوم الثلاثاء).

وقد سبق أن صرح الأستاذ الداودي، القيادي في حزب العدالة والتنمية، ليس هذا ما كان ينتظره المغاربة ولكنه «أخف الضررين»، فشهد شاهد من أهلها، والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه.

افتتاحية عدد 718:

الجمعة 02 رجب 1438 موافق 31 مارس 2017.

حـــول حـــقـــوق الإنـــســـان

في إطار ترسيخ الديمقراطية التشاركية والتربية على المواطنة استضافت مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب بسلا الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في حوار مفتوح مع الشباب والمجتمع المدني في موضوع «حقوق الإنسان بالمغرب، المكاسب والعوائق والتحديات» دام ساعتين شيقتين، ليت جل المنظمات الاجتماعية القائمة في عدد من الأقاليم المغربية تقيم مثل هاته التظاهرات لتنوير الرأي العام وخصوصا شبابنا بانجازات المغرب في عدد من الميادين التي تشرف بلادنا وتؤكد عزمها على الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة وعلى مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم.

تصدير دستور 2011، يؤكد تشبث المملكة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وللنهوض بمنظومة حقوق الإنسان نجد عشرات المئات الجمعيات من طنجة إلى الداخلة تعنى بها وبالإسهام في تطويرها، إزاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط ولفروعه في عدد من الأقاليم، زيادة على الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والغرف المهنية التي تدافع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية للفئات التي تمثلها.

خصص الدستور 22 فصل للحريات والحقوق الأساسية، وتطرق المحاضر إلى الحقوق التي تتطلب اعتمادات مالية مهمة كالتغطية الصحية والتعليم والتكوين والسكن والشغل، كما أشار إلى كون عدد من الدول تطلب الاستفادة من الخطوات التي خطاها المغرب في عدد من جوانب حقوق الإنسان بخلاف البعض الذين يعادوننا ويخلقون عددا

من العراقيل والمناوشات جلها كاذبة والهدف منها المس بسمعة المغرب وخصوصا في ما يتعلق باسترجاع أقاليمنا الصحراوية التي تحظى بكامل الرعاية والعناية وكذا في ما يتعلق بالفئات ذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة والأطفال.

في معرض الحوار تدخل الدكتور عبد الحفيظ ولعلو القيادي في حزب التقدم والاشتراكية وقام بعرض هام في موضوع حقوق الإنسان منذ 1988، وذكر بالمؤسس الدكتور المهدي المنجرة رحمه الله وبالأشواط التي مر بها مسلسل حقوق الإنسان إلى اليوم.

لفت انتباهي تدخلات الشباب التي كانت تنصب كلها على التعليم والتكوين والتشغيل والصحراء ورجعت بي الذاكرة إلى الافتتاحيات التي كتبتها في الموضوع.

وأذكر أنني كنت دائما أحث المعلمين على تذكير أطفالنا بتاريخ المغرب وتاريخ المقاومة وكفاحها من أجل استقلال المغرب ورجوع محمد الخامس من المنفى، فهناك شبان لا يعرفون شيئا عن تلك الحقبة، وهناك شبان من 25 سنة فما فوق لا يعرفون شيئا عن المسيرة الخضراء وعن الكفاح من اجل استرجاع أقاليمنا الصحراوية، فهناك تقصير تتحمل مسؤوليته المدرسة أولا ثم الإعلام ثانيا الذي له مهمة تثقيفية. فعلينا جميعا حاكمين ومحكومين أن نعيد النظر في سياسة التواصل، الدولة لا تبلغ بما فيه الكفاية ما تقوم به من منجزات وخصوصا في ميدان حقوق الإنسان وكذلك المنظمات الموازية.

افتتاحية عدد 719:

الجمعة 08 رجب 1438 موافق 07 أبريل 2017.

مصلحـــة المواطـــن فـــوق كـــل اعتبـــار

بادئ ذي بدء نود أن نهنئ شعبنا على أن لنا ـ بعد نصف عام من الجدل ـ حكومة جديدة تنتظرها مشاكل عديدة وملفات ثقيلة، كما نهنئ الدكتور سعد الدين العثماني على أن وفقه الله في تشكيل الحكومة رغم كل ما قيل عنه وعنها، إنها الحسابات السياسية التي لا يسلم منها أحد. قديما قال الشاعر «وعين الرضى عن كل عيب كليلة * وعين السخط تبدى المساويا»

من دون شك إن أطر الأحزاب الستة المشكلة للأغلبية الحكومية منكبة الآن على تهيئ البرنامج الذي سيتقدم به رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان والمستشارين ليعرض برنامجه عليهما كي يحصل على ثقتهما (الفصل88 الباب الخامس السلطة التنفيذية).

لكن للحصول على ثقة الشعب، فهذا موضوع آخر : يجب على الحكومة أن تنجح في التأثير الملموس على المعيش اليومي للمواطن بكيفية إيجابية، وأن تسد جزءا هاما من خصاصاته، وترفع عنه قسطا وافرا من إحباطاته، الانتظارات تضغط بقوة والزمن لا يرحم.

لن ننجر وراء الانفعالات وسنلتزم الهدوء ونقول للحكومة الجديدة : لا تخيبي ظن المغاربة وتقبلي انتقاداتهم بصدر رحب إذا كانت معقولة، فالمغاربة يتطلعون للإصلاح في جميع القطاعات بدون استثناء، ويأملون من الحكومة أن لا تكون نسخة طبق الأصل للتي سبقتها، ويبقى المتضرر الوحيد هو الطبقة الكادحة، لأن الوعود التي قدمتها حكومة عبد الاله بنكيران لم تتحقق كلها، والاستفادة من خيرات هذا البلد موقوفة على البعض دون الغير مع الأسف الشديد في الوقت الذي

فيه الأولوية هي تشغيل الشباب (من بين عشرة مستجوبين ثمانية ينتظرون حل مشكل العاطلين) بعد ذلك يأتي الاهتمام بالصحة والتعليم ورعاية الأرامل والفقراء والمسنين والمعاقين.

لا ننكر أن الحكومة الجديدة تتوفر على عدد لا يستهان به من الكفاءات والقدرات لا الذكورية ولا الاناثية، غير أن بعضها مع الأسف أخطأ تموقعه، خمسة مهندسين للقناطر والطرق، خمسة حقوقيين، عدد من الإجازات في الأدب وعدد من الماستر في علم الاجتماع، فمثلا عمارة عبد القادر الحاصل على دكتوراه معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة كان من الإمكان أن يكون وزيرا منتدبا هو وحمو أوحلي في وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات لأن الميدان شاسع وأخنوش وحده لا يكفي.

السيد عبد الوافي لفتيت، صاحب الحروب مع البيجيدي، مهندس القناطر والطرق كان في الإمكان أن يعين في وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء حتى نرفع الحرج على البيجدي ونترك حصاد في محله لأنه نجح في متابعة رؤساء الجماعات الفاسدين.

لحسن الداودي كنا نراه وزيرا للتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي محاطا بالسيد العربي بن الشيخ وخالد الصمدي، هذان حصلا على منصبين يوافقان تخصصهما التكوين المهني والبحث العلمي.

محمد الأعرج دكتوراه الدولة في القانون العام كان يمكنه أن يعين في وزارة العدل، ويأخذ الأستاذ محمد أوجار وزارة الاتصال والثقافة، وهذا لا ينقص من قيمته أبدا. لا يفوتنا أن نهنئ السيد محمد الحجوي على منصب الأمين العام للحكومة فقد أعط القوس باريها.

الدكتورة فاطنة الكيحل كاتبة الدولة المكلفة بالإسكان، محظها المتواضع

وزيرة منتدبة لدى وزير الصحة لمساعدة الوزير الحسين الوردي نظرا لجسامة المشاكل وتعددها في قطاع الصحة العمومية الذي ينتظر المغاربة إصلاحه بفارغ الصبر.

ملاحظة أخيرة: ماذا تفعل نزهة الوافي في التنمية المستدامة في وقت كان من المفيد أن تهتم بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج، وهي حاصلة على ماستر في علم الاجتماع من السربون وإجازة في الأدب العربي ونشيطة بالمجلس الأوروبي كانت تقيم بايطاليا الشيء الذي لا يقلل من قدرة وكفاءة الوزير بن عتيق المحترم الذي كنا نتوقع تعيينه كوزير الشؤون الإفريقية.

نحن في حزب الإصلاح والتنمية ننتظر من حكومة الدكتور سعد الدين العثماني تنزيل دستور 2011 إلى أرض الواقع المحسوس والملموس حتى نشعر باحترام التعددية والحكامة الجيدة وتطبيقهما وبالمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

حزبنا حزب الإصلاح والتنمية يلتمس من الحكومة الموقرة مراجعة القوانين الانتخابية وقانون الأحزاب، وإصلاح منظومة العدل، وتطبيق المفهوم الجديد للسلطة، وتحرير الإعلام، والنهوض بالتربية والتعليم والصحة، والحد من الاستدانة، وتجهيز العالم القروي وفك العزلة عنه وعن المناطق الجبلية، والاهتمام بالشباب والمرأة والقضاء على بطالتهما، والنهوض بصناعتنا التقليدية، والحفاظ على ثروتنا المائية وبيئتنا، وجلب الاستثمارات الخارجية بإصلاح إدارتنا المتشعبة، والاهتمام بالسكن الاجتماعي وقدماء المقاومين والمرأة والأسرة والفقراء والمساكين والطفولة المشردة والمغاربة القاطنين بالخارج.

إنه برنامج طويل وعريض لا تكفيه عشرة مليار درهم الذي خصصه

له القانون المالي السنوي، غير أننا نراهن على عزيمة وزرائنا وكدهم واجتهادهم وتفانيهم في العمل والخلق والإبداع.. والله ولي التوفيق.

افتتاحية عدد 720:
الجمعة 15 رجب 1438 موافق 14 أبريل 2017.

دفاعا عن المنطق

يوم الجمعة 14 أبريل 2017، قال رئيس الحكومة سعد الدين العثماني لبرلمانيي البيجدي «كل القرارات الكبرى في ما يخص تشكيل الحكومة ومنها مشاركة الأحزاب الستة، اتخذت في الأمانة العامة للحزب»، وزاد قائلا «يمكن أن نخطئ في التقدير السياسي لكن لا وجود لخطأ متعمد مقصود مع سبق الإصرار»، أن نحافظ على رئاسة الحكومة والقطاعات التي كانت لدينا ليس بالأمر السهل وهو انتصار للعدالة والتنمية، «كرئيس للحكومة لن أفرط في القرار الذي يخصني». فلماذا - بعد هذا التوضيح - هذه الضجة الكبرى يا ترى، ولماذا هذه العناوين المثيرة على الصفحات الأولى لجرائدنا اليومية مادام الدكتور العثماني قد حافظ على الأهم أمام خمسة أحزاب سياسية أخرى لها طموحاتها ورغبات مناضليها..؟

كان حريا بالنقاد أن يتحلوا بقدر من الأخلاق في التعبير عن الرأي، كما قال الطبيب النفساني الذي يومن بحرية الرأي ولا يرفضها، من حق السيد العثماني أن يردد قول الشاعر «وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على المرء من وقع الحسام المهند».

الأمين العام للحزب وافق على القرارات الكبرى، وتم التطبيق من طرف الرئيس المعين رئيس المجلس الوطني لنفس الحزب، أما إعفاء بنكيران، فخلفه لا يتحمل أية مسؤولية فيه لا من قريب ولا من بعيد. ارفعوا إذا كانت لكم الجرأة تشكيكم إلى الديوان الملكي واخبروه بالضرر الذي لحقكم من جراء ما تسمونه «بالزلزال السياسي الكبير» أي إقالة الأمين العام من تشكيل الحكومة.

التبصر والرزانة والتعقل هي أن يقتنع مناصرو عبد الاله بنكيران أن بقاء رئاسة الحكومة عند حزب العدالة والتنمية في شخص رئيس مجلسه الوطني، انتصار للحزب ولحكمة القائد الرائد جلالة الملك الذي كان من حقه أن يكلف بها (رئاسة الحكومة) أيا كان فتركها بين يدي العدالة والتنمية.

أنصار عبد الاله بنكيران يتصرفون وكأن الدكتور العثماني لا شيء سوى آلة مسخرة تميل يمينا وشمالا حسب من يحركها. «الله يهديكم» إنه رئيس حكومة وقيادي في حزب العدالة والتنمية، قاده ـ أي الحزب ـ قبل عبد الاله بنكيران، خصص له دستور 2011 فصولا واختصاصات هامة لن يسمح أو يفرط فيها كما جاء على لسانه، أول تلك السلطات تنفيذ البرنامج الحكومي وتقديم وتنفيذ القوانين وتحريك الإدارة والإشراف على المؤسسات والمقاولات العمومية والتعيين في الوظائف المدنية في الإدارات العمومية، السياسة العامة للدولة من اختصاصاته وكذا المعاهدات والاتفاقات الدولية.

بالله عليكم أيها النقاد، ماذا كنتم تنتظرون من سعد الدين العثماني أن يفعل..؟ أن يتعصب أو يرفض تشكيل الحكومة. كانت تلك ستكون نهاية البيجدي لو فعل. أنا لا أدافع على الدكتور بقدر ما أدافع على المنطق والحكمة، التأني من الرحمان والعجلة من الشيطان، انتظروا البرنامج الحكومي والشروع في تطبيقه من خلال الثلاثة الأشهر الأولى آنذاك أطلقوا العنان لأحكامكم «يخلاق ونسميوه عبد الرزاق» كما يقول العامة.

افتتاحية عدد 721:

الجمعة 23 رجب 1438 موافق 21 أبريل 2017.

19 يـنـايـر 2012

خطاب عبد الإله بنكيران وخطاب سعد الدين العثماني أمام البرلمان المغربي، رغم فارق خمس سنوات يتشابهان لكونهما ينشدان البناء الديمقراطي والعمل الحماعي من أجل نهضة الوطن وإرساء الكرامة والحرية والتنمية، الفرق بينهما أن الأول ملفوف في نسيج سياسي ونضالي، أما الثاني جاف ومقتضب، مما جعل النقاد يُرجعون كتابته إلى التقنوقراط.

يُعاب على برنامج الطبيب سعد الدين العثماني كون أوراش مهمة جاءت في سطر في خطابه مثل «تحسين النهوض بالثقافة المغربية وتحسين الولوج إليها وتعزيز الإشعاع الثقافي» كيف ؟ ومتى ؟ الله أعلم. نفس الشيء بالنسبة «لتحسين الولوج للإعلام وتعزيز دوره في تكريس المواطنة وإشعاع المغرب» عبر أي إستراتيجية وأي ميكانيزمات ؟ الله أعلم.

مثال آخر «ستقوم الحكومة بالعناية بالشباب وتحسين الولوج للرياضة».

محوران تطرق إليهما الدكتور العثماني بإسهاب ووضوح هما الثاني والثالث في خطابه «تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة» نتمنى أن يتوفق فيه و«تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية» نرجو من الله أن يحالفه النجاح فيه.

موضوع من الأهمية بمكان لم يتطرق إليه السيد الرئيس الجديد مع أنه المنبع لكل ما عشناه وهو موضوع الانتخابات والأحزاب السياسية، إذ

لا يمكن غض الطرف عن مراجعة وإصلاح المنظومة الانتخابية وقانون الأحزاب. علينا أن نعترف على انه ليس لنا تمثيل ديمقراطي مع افتقاد النزاهة وتحريف إرادة الناخبين، كما أن إدارتنا تفتقد إلى المردودية والفعالية والنجاعة، الإدارة المغربية عرقلة في وجه أي انجاز تشتم فيه رائحة الصالح العام.

إن حزبنا حزب الإصلاح والتنمية يعتبر أن الاهتمام بالتعليم والتكوين وإصلاحهما ومحاربة الأمية والاعتناء بصحة المواطنين وفك العزلة عن العالم القروي وعن المناطق الجبلية والنائية والمتأخمة على الحدود مع الجزائر هو الاستثمار الأول الذي ينتظره المغاربة أجمعهم.

إن حزبنا يومن بأن النهوض بالإعلام الوطني يتطلب انخراطه في جهود التنمية والتحديث: برامج الإعلام يجب إدراجها في السياسة الثقافية، برامج الإعلام مدرسة موجهة إلى العموم إلى الطبقات الشعبية، نفس الشيء بالنسبة للفن والمسرح، عبر الإذاعة والتلفزة، يجب تكوين الإنسان المغربي على القيم والمبادئ والأخلاق الشيء الذي يحتم على المسؤولين الاهتمام بالمبدعين والمنتجين والمثقفين.

إعلامنا يجب أن يعكس التعددية السياسية والثقافية ويشارك في التنمية المجتمعية إذا أردنا أن نربي أبناءنا التربية الصالحة.

افتتاحية عدد 722:

الجمعة 28 أبريل 2017.

الـــوســـيـــط

ينص الفصل 162 من دستور المملكة لسنة 2011 على ما يلي :
الوسيط مؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة مهمتها الدفاع عن الحقوق في نطاق العلاقات بين الإدارة والمرتفقين، والإسهام في ترسيخ سيادة القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف وقيم التخليق والشفافية في تدبير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيآت التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية في إطار مشروع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية والتربية على المواطنة.
استضافت مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب والعمل الاجتماعي بسلا السيد النقيب عبد العزيز بنزاكور، وسيط المملكة، في حوار مفتوح مع فعاليات المجتمع المدني حول موضوع «مؤسسة الوسيط والمجتمع» زوال يوم الثلاثاء27 أبريل 2017. حسب الوسيط، الهدف من المؤسسة القيام بحماية المواطنين والمواطنات من تعسفات الإدارة، غير أن الحكومة التي انتهت ولايتها - أي حكومة عبد الإله بنكيران - حاولت جاهدة تقليص صلاحيات مؤسسة الوسيط وسعت الى خنق عملها بالمضايقات وخلق العراقيل لمنعها من أداء واجبها وأداء مهمتها أحسن الأداء. الحكومة السابقة ابتكرت مشروع قانون يراد منه الإجهاز على العمل التي شرعت فيه المؤسسة بوسائلها المحدودة وطنيا وجهويا ومحليا وذلك من أجل إفراغ دور مؤسسة الوسيط من كل شيء إيجابي، ولكن الله سلم إذ تأجلت المصادقة على مشروع ذلك القانون، يقول السيد النقيب بنزاكور.
في نظر البعض ذنب مؤسسة الوسيط يبقى في العمل على حل جزء

من مشاكل المواطنين مع الإدارة والوزارات وقد اضطرت المؤسسة إلى الاستنجاد بالتحكيم الملكي في ما يخص ضئالة حجم ميزانيتها فتم رفع حجم الميزانية الذي ساعد المؤسسة على تسريع وثيرة عملها.
الظهير الملكي المؤسس لمؤسسة الوسيط يحتم على الوزارات والإدارات تطبيق توصيات الوسيط لحل المشاكل القائمة وتفادي اللجوء إلى القضاء من طرف المتضررين وربح الوقت.
مؤسسة الوسيط ليست خصما للإدارة كما يقول السيد بنزاكور، بل هي مؤسسة للحكامة لتنظيم العلاقات بين المواطنين والإدارة قصد ضمان سيادة القانون وتطبيق العدالة الاجتماعية والشفافية في التدبير الإداري.
إن من أبرز الأسباب التي تحول دون تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح المواطنين ضد الإدارة والمؤسسات العمومية وجود مسؤولين يرفضون تنفيذ هذه الأحكام، أو ليس بإمكانهم اتخاذ القرار يقول السيد بنزاكور. ثانيا يجب على العقليات أن تتغير وتتطور، ونحن في حزبنا حزب الإصلاح والتنمية نعتز بكون شعارنا هو إصلاح الأوضاع وتغيير المفاهيم.

افتتاحية عدد 723:

الجمعة 08 شعبان 1438 موافق 05 ماي 2017.

إلى أصحاب الحل والعقد

إن حزبنا حزب الإصلاح والتنمية يدعو إلى الإصلاح والتجديد، إصلاح الأوضاع وتعديل المفاهيم والتشاور والتشارك ودعم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتوحيد الصفوف وجمع الكلمة، وتعبئة سائر القوى الحية الوطنية، وتكاثف الجهود الطيبة، وتظافر النيات الحسنة لتحقيق الصالح العام، وبلوغ الأهداف الوطنية الجادة، بعيدا عن النزاعات الحزبية الضيقة والنظرة الانتهازية القريبة المدى للوصول إلى مصلحة شخصية.

اختيارنا هذا، يتطلب الجد، والسعي المتواصل، والصبر والمثابرة، والعزيمة القوية، والإخلاص الدائم، والإيمان بالعمل الجماعي، والسهر على صيانة مقدسات البلاد والدفاع عنها، وجعل حد للمضاربات السياسية باختيار الطريق الذي يتلاءم مع متطلبات البلاد وحاجياتها، والسير فيه بنزاهة ومقدرة وكذلك بتواضع وورع واستقامة وهي الصفات التي تتطلبها خدمة الشعب والوطن.

حزبنا يلاحظ - مع الأسف الشديد - ابتعاد جيل بأكمله عن العمل النضالي كما كان الشأن عند الأجيال التي سبقته منذ الثلاثينات في القرن الماضي، والتي خاضت المعركة الإصلاحية بشتى أنواعها وأشكالها في الكتاب القرآني وفي المدرسة وفي المسجد وفي الدكان وفي المنزل، فمن الواجب علينا أن نلقن جيلنا الحاضر والأجيال الصاعدة آثار ومرامي الكفاح الوطني الذي قام به زعماء المغرب وشعب المغرب وملك المغرب والوطنيون في المغرب، فسنجعل منهم

مواطنين معتزين بتاريخ بلادهم، فخورين بأجدادهم وآبائهم، راغبين في السير على نهجهم واقتفاء أثرهم. إنها مهمة المدرسة أولا والكتب المدرسية، إنها مهمة الإعلام، إنها مهمة الكتاب والمؤلفين والمحاضرين والمؤرخين. إن نجاح هذه المعركة من اجل توعية الشباب بماضيهم مرهون بكل من سبق ذكرهم وبالوسائل العادية التي يجب استعمالها وتوظيفها لهذه الغاية النبيلة.

سرني وأنا أحرر هذه السطور أن وصلتني دعوة لتخليدا للذكرى 43 لوفاة زعيم التحرير علال الفاسي رحمه الله «علال الفاسي والجهاد من أجل وحدة الوطن والشعب» شيء جميل يقوم به حزب الاستقلال، مع الرجاء ان يحذو حذوه حزب الشورى والاستقلال، ثم حزب التقدم والاشتراكية، ثم حزب الحركة الشعبية، ثم حزب القوات الشعبية الاشتراكية، ثم حزب المركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، ثم حزب الأحرار، ثم حزب الاتحاد الدستوري... وهكذا دواليك لتبعيد النقابات والمقاومة وجيش التحرير للتعريف برعمائنا ومناضلينا ومن استشهدوا في سبيل استقلال البلاد.. الاستقلال لم ينزل علينا من السماء.

إن التطورات التي يعيشها المغرب تفتح صفحة جديدة من تاريخه، بفضل عبقرية ملكه الشاب، المصحراوي والإفريقي، كما تفتح أمام النخبة التقدمية، والشباب الذي يسعى إلى المشاركة في بناء مغرب اليوم، مغرب يجد فيه العربي والأمازيغي والأصولي والحداثي والقروي والحضاري والرجل والمرأة ما يمكنهم من الحفاظ على هويتهم وتنمية مواهبهم وصون كرامتهم.

نجد هذه الروح، بحمد الله وشكره، في حزب الإصلاح والتنمية، الهيأة

التي تستمد شرعيتها من وقوف أعضائها الدائم بجانب المشروعية ونضالهم من أجل دولة الحق والقانون خدمة للطبقات المحرومة والفقراء والمحتاجين.

افتتاحية عدد 724:

الجمعة 15 شعبان 1438 موافق 12 ماي 2017.

التفاعل الايجابي مع بلاغ الديوان الملكي

الإعلان من طرف العدالة والتنمية على التفاعل الايجابي مع بلاغ الديوان الملكي يتناقض مع الانتقادات والتعليقات التي صاحبت تعيين سعد الدين العثماني لتشكيل حكومة جديدة عوض عبد الإله بنكيران الذي لم يوفق بعد أزيد من خمسة أشهر من تعيينه. التفاعل الايجابي يتناقض مع ردود الفعل من طرف العدالة والتنمية سواء خلال التفاوض لتكوين الحكومة أو بعد تكوينها. ومما لا شك فيه أن الخطاب الذي عبرت عنه بشكل جلي بعض قيادات وقواعد البيجيدي على المشاورات وحتى على التشكيل النهائي للفريق الحكومي سيترك أثره ولو صوت البيجيدي على البرنامج الحكومي بالايجاب وبكثافة. مما لا شك فيه أن ما ساعد على ذلك هو وجود الدكتور العثماني على مواصلة الإصلاحات التي بدأتها حكومة عبد الإله بنكيران وسيزيد عليها إصلاحات جديدة حسب تصريحه. على كل حال «فشابة» الدكتور العثماني واسعة، فهو يقبل النقد ويتقبل الرأي الآخر ولا يضجر من مخالفيه. الغريب في هذه الزوبعة في الفنجان أن الأمين العام عبد الإله بنكيران سبق له أن أوصى الفريق البرلماني البيجيدي بمساندة رئيس الحكومة والتصويت على برنامجها. أغرب من ذلك أن هناك في الحزب الواحد من كان يدعو إلى أخذ مسافة من رئاسة الحكومة، مواقف غير مسؤولة من هذا القبيل تشكك في النضج السياسي لبعض قيادات البيجيدي حديثي العهد بالحكم لا يعتبرون ثقل المسؤولية وأهمية المصلحة العليا للبلاد.

نحن في حزب الإصلاح والتنمية بصفتنا مومنين وطنيين إصلاحيين لا مصلحيين حينما نرى حولنا إلى أين وصلت السياسة في البلاد وإلى أين وصلت بعض الأحزاب كانت بالأمس مدرسة وملاذا ما أحوجنا إليهما في المرحلة الدقيقة التي يمر منها المغرب لا نرى أي مصلحة للبلاد والعباد في أي انقسام أو تصدع داخل حزب العدالة والتنمية، بل نريده حزبا موحدا وقويا ومقدرا للمسؤولية ومتبصرا ومتشبثا بالمبادئ والقيم، حريصا كل الحرص على تجاوز كل العقبات ما يجعله كفيلا بمشاركة شركائه في الحكومة على الاستجابة لانتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين.

نحن نجدد دعوتنا إلى كافة الفرقاء السياسيين والنقابات وجمعيات المجتمع المدني إلى توحيد الكلمة وجمع الصفوف من أجل إصلاح أوضاع بلادنا وتعديل المفاهيم والسلوكات ومساعدة الحكومة على تطبيق برنامجها في سائر المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، أعان الله الجميع.

افتتاحية عدد 725:

الجمعة 22 شعبان 1438 موافق 19 ماي 2017.

المال - والأعيان - ورعاية السلطة

الآلة الانتخابية التي عرفها المغرب جلها اعتمدت على هذا الثالوث الذي أفسد الاستحقاقات ونزع عنها شفافيتها ونزاهتها وكل مصداقية، وبالتالي أصبح الشعب ينظر نظرة ناقصة إلى عدد من المستشارين المحليين والإقليميين والجهويين والبرلمانيين، لأنهم لا يتمتعون لا بمقدرة ولا بكفاءة ولا باحترام ولا بتقدير، ما يجعلهم عاجزين عن التدبير وعن حل المشاكل إذا نشأت أو الوقوف في وجه التظاهرات والانتفاضات حتى تتغلب كاريزماتهم ووقارهم وعلمهم على الانتفاضات والمسيرات. منتخبون لا يستحيي منهم أحد ولا يقدرهم أحد ولا يخاف منهم أحد. هذه مشكلتنا، خلقنا بأيدينا من نسميهم الممثلين للشعب لا يمثلون إلا أنفسهم ومصالحهم، فكانت النتيجة ما نعيشه. فحينما غاب عن الأنظار رجال وأحزاب عهد محمد الخامس ورجال وأحزاب عهد الحسن الثاني، وذهب مع الرياح بعد الإحراز على الاستقلال ما تبقى من إيمان ووطنية وإخلاص للشأن العام عند القليل، حيث كان المجهود في سبيل الله وفي سبيل الوطن بدون مقابل، جاء القرن الواحد والعشرون بسلبياته لنحصد ما زرعناه، بنينا على الفاسد وها نحن نجني الفساد، فصيل من المجتمع لا يجد نفسه في الأحزاب الراهنة والنقابات الحاضرة والحكومة المتعثرة والسلطة المنتطعة لتعليمات أمير المومنين ملك البلاد الداعي إلى المفهوم الجديد للسلطة، خطاب أكتوبر 1999 لا تطبقه، فلا تفتح أبواب المكاتب لاستقبال المواطنين والمواطنات وقضاء حوائجهم، سلطة يلاحقها الفساد والرشوة والشطط و.. و.. و.. لو لم تتدخل الداخلية في

الانتخابات لإنجاح من لا يستحق أن ينجح لما اضطرت من بعد إلى جر عدد منهم إلى الجنايات بسبب الخروقات الخطيرة، ولما تعطلت عدد من المشاريع كلفت الملايير، ولما شاهدنا الانتفاضات والمسيرات، ولما عشنا الأزمات لانعدام المسؤولين المناسبين في مراكز المسؤولية - لا وطنية ولا نضال ولا خلق ولا إبداع ولا محبة في العمل -

ومما يزيد في الطين بله صراعات سياسية لأحزاب لا علاقة لها بالحزبية ولا بالسياسة جابتها الظروف.

نشتكي منذ سنين من سوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بينما المجتمع يتطلع إلى الحرية والكرامة والديمقراطية ورغد العيش والتعليم والصحة والعدل...

يمكن أن نصل إلى ذلك إذا انتفضنا ضد قوانين المنظومة الانتخابية الحالية والى الكيفية التي تمر فيها الانتخابات.

أيها المسؤولون اتركوا المومنين الوطنيين المخلصين للشأن العام الأتقياء الانقياء العلماء المقتدرين يتقدمون للاستحقاقات «خلوو اللى نجح يخدم بلاده» ما بقى أحد ضد النظام اليوم، المغاربة والمغربيات يحبون الملك محمد السادس ويريدون مغربا قويا مزدهرا منقدما، كل ما يصيبنا مرده إلى عدد من المنتخبين والمسؤولين ليسوا في المستوى والقضاء الغير العادل والإدارة الغير مواطنة والسلطة المتحكمة والتعليم الفاسد والصحة المتدهورة والبادية المنسية والشباب الهائم الحائر والتدبير المالي والاقتصادي المتكل على الFMI . علينا أن نعترف أن العائق الأول للاستثمارات في المغرب هي الإدارة المغربية بتدخلها في كل شيء وعدد الوثائق المطلوبة وعدد المتدخلين : الشيخ والمقدم والباشا والقائد والعامل والوالي والجماعة المحلية والوكالة

ومركز الاستثمار.. النتيجة أن من أراد أن يوظف أمواله في مشروع يندم في الأخير وإذا كان المشروع يتطلب ثلاث سنوات مثلا يدوم ستة بسبب الإدارة ولا ينتهي (اسأل المجرب ولا تسأل الطبيب).

على الحكومة الحالية إذا أرادت أن تسدي معروفا لهذا البلد، أن تقف وقفة تأمل لمساءلة النفس: لماذا رغم كل المجهودات المبذولة والأموال المصروفة لا نتقدم خطوات إلى الأمام..؟ ستجد أن المسؤول هي السلطة وتزييف الانتخابات وظلم القضاء وتحكم الإدارة وانعدام الوطنية بمفهومها العميق.

افتتاحية عدد 726:

الجمعة 29 شعبان 1438 موافق 26 ماي 2017.

من أجل تحصين السلم ومسؤولية الإدارة

لم تستطع النخب المشكلة للأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني التي تكوّن عادة مؤسسات الوساطة بين الدولة والشعب أن تقوم بهذا الواجب لان تحكم السلطة في المجال العام أفرغها من قدراتها وخصوصياتها فأصبحت مؤسسات متآكلة ولا تشهد بقواها إلا فصول دستور2011 الغير مطبق، والنتيجة من ذلك أن الدولة بقيت وجها لوجه مع الطبقات الشعبية التي فقدت ثقتها في السياسيين، خسارتان في آن واحد.

إننا في الوقت الذي نطمع فيه إلى تحصين وتقوية ملف وحدتنا الترابية بعد رجوعنا إلى بيتنا إفريقيا وبعد القرار الأممي الأخير الذي يفتح في وجهنا آمالا واعدة، إننا في الوقت الذي نتهيأ فيه إلى ترتيب بيتنا في الداخل بإصلاح قضائنا وإدارتنا وتعليمنا وصحتنا واقتصادنا وفلاحتنا لنقضي على بطالة الشباب وتخلف البادية نبتلي بحراك اجتماعي وحركات احتجاجية ـ ليتها كانت سليمة ـ في الحسيمة حيث تدوم منذ أشهر، وفي فاس ووجدة وقلعة السراغنة والدريوش.. مذكرة بعشرين فبراير 2011، ونحن بحاجة إلى خطاب مثيل لخطاب 9 مارس2011 لتهدئة الأوضاع.

من جهة أخرى يجب احترام الدولة وإعطائها الوقت الكافي لتلبية المتطلبات التي يمكن تلبية بعضها الآن مع الوعد بتلبية الباقي في ما بعد، ولكن الهدوء والاستقرار ضروريان وعدمهما يولد العنف.

السلطة مسؤولة عن عدم تطبيق الخطاب الملكي لـ 12 أكتوبر 1999، الذي أعاد جلالة الملك نصره الله التذكير به في عيد العرش

الأخير لأن المفهوم الجديد للسلطة لا يطبق، وأعطيكم مثلا بعض الدوائر الحضرية والملحقات الإدارية بالرباط العاصمة تتفنن وتتلذذ في عرقلة مشاريع بملايير السنتيمات من شأنها أن تساعد على التخفيف من البطالة بدعوى مخالفات لا أساس لها من الصحة وكأن العدو الأول للاستثمار وخلق المشاريع هنا وهناك والقضاء على البطالة هي الإدارة المغربية.

جاء في الخطاب السامي إلى المسؤولين من رجال الإدارة يوم 12 أكتوبر 1999، بالنسبة للاستثمار العمومي والخصوصي والوطني وحفز القطاع الخاص: "غير أننا نلاحظ مع الأسف الشديد كثيرا من العوائق سواء على مستوى القوانين أو المساطر الإدارية أو السلوكات أو الخلل في التنسيق بين الإدارات".

على الإدارة المغربية أن تقتنع بأنها في خدمة المواطنين والمواطنات ماداموا يقومون بواجباتهم نحو الدولة ويؤدون الضرائب.

المغرب كان ويجب أن يبقى بلاد الاستثناء بالنسبة للأمن والأمان والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والابتعاد عن الاستبداد.

المغرب قادر على تلبية متطلبات مواطنيه في العيش الكريم والمسؤولون مطالبون بعدم إعاقة هذا المجهود، وعلى الحكومة أن تكثف تخطيطاتها للقضاء على الفساد والريع واستبداد بعض المافيات التي تفسد المجتمع، صوت الشعب، صوت الحق، فالقضاء على التهميش واجب الحكومة التي ننتظر منها القضاء على البطالة، وننتظر منها التكثير من الاستثمارات والضرب بيد من حديد على السلطات المعروفة بالشطط والظلم والعمل على تحقيق الرغبات الاجتماعية والاقتصادية للسكان وعلى رأسها «إيجاد مناصب شغل لمختلف مستويات الكفاءة والتأهيل وذلك بإبداع الوسائل الكفيلة بتبسيط

الإجراءات وإزالة كل الحواجز التي تعوق التجاوب بين المستثمر والإدارة تفاديا لإزعاج المعنيين ونزع الثقة منهم» وهذا كلام جلالة الملك ينتظر التطبيق.

افتتاحية عدد 727:

الجمعة 07 رمضان 1438 موافق 02 يونيو 2017.

الانتفاضات ودواؤها

من أسباب انتفاضاتنا الحرمان والفوارق الاجتماعية وانتشار الفساد وإهدار المال العام وعدم المساواة في تطبيق القانون بالنسبة للبسطاء والأغنياء.

الطبقات الشعبية انتظرت من المسؤولين الحاكمين أن ينتبهوا إلى معاناتها ومشاكلها، وعندما طال صبرها اضطرت أن تعبر عن غضبها، ربما بعنف ولكن لا لوم عليها، اللوم على أولائك الذين لا يتواصلون معها ولا يتجاوبون مع طلباتها ولو بالكلمة الطيبة إن لم يكن ما تسد به رمقها. لعن الله الفقر فهو يسبب السرقة والجريمة والبغاء وغير ذلك.

الشارع المغربي فقد ثقته في المؤسسات لأن المكلفين يعيشون في واد والشارع في واد، النواب والوزراء والمدراء والعمال والضباط والمسؤولون الكبار يتقاضون رواتب شهرية جد مرتفعة - راتب واحد يعيش به دوار - زد على ذلك الامتيازات : الخدم والسيارة والهاتف والماء والكهرباء والبنزين...

ولقد حضرت المناسبة الآن، انتفاضة الحسيمة طيلة سبعة أشهر توجب حذف كل الامتيازات والربع للكبار وربع الراتب واستثماره في مشاريع تعود بالخير على سائر الجهات المحرومة. الشعب يريد أن يعيش كريما (إنا كرمنا بني آدم) ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء.

أتوجه إلى الحاكمين الذين يحتكرون الوظائف لأقول لهم اتقوا الله في بلادكم وفي ملككم لأنكم لا تطبقون توجيهاته التي هي كلها في صالح

الطبقات الشعبية، ولا تساعدونه، البرلمانيون لا يعملون بالخطب التي يوجهها لهم الملك عند افتتاح السنة التشريعية، والإدارة بما فيها من قواد وباشوات وعمال وولاة تتصرف نقيض ما يدعو إليه الملك، وكل واحد على رأس كل مسؤولية لا يحكم ضميره ولا يفكر في بلاده وشعبه قبل أن يفكر في جيبه ومستقبله وذويه، وفوق ذلك وذاك عدد من الأشياء تخفى عن الملك ولا يصله شيء عنها، لماذا..؟ لأن المسؤول هي الإدارة، إما بسبب شطط السلطة أو انعدام القضاء أو غلط طبيب أو تجاوز مكلف بورش من شأنه التخفيف من البطالة، سرق الاعتمادات المخصصة له، جزؤها أو كلها.

الإصلاح، الإصلاح، الإصلاح.. هذا ما نسمع منذ أن جاء بنكيران في2011 للحكم فكان المقابل الفساد، الفساد، الفساد الذي تجاوز الحدود في يومنا هذا.

إن الوقت الحالي يتطلب من المومنين الوطنيين المخلصين للشأن العام الأتقياء الأنقياء الذين يحبون بلادهم وملكهم أن يرفعوا أصواتهم ويصرخوا كفى، على الكتاب والصحفيين والعلماء والمثقفين والمنظرين أن يتحركوا ويشهروا بالفساد ويفضحوه ويشهرون بالمفسدين ويقفون في وجههم، وعلى رأس المفسدين أولائك المستشارين الذين يفرضون إعادة تجهيز مكاتبهم بمكيفات وتلفزات ورخام أرضي كما أخبرت بذلك جريدة «الصباح» ليوم الثلاثاء30 مايو 2017. عار أن يكون عندنا برلمانيون من هذا المستوى.

الأحزاب السياسية المغربية فقدت مصداقيتها إلا من أخذ الله بيدها، والمعنيون في المناصب ولو أدوا القسم أخلوا بقسمهم، المسؤولية تكليف لا تشريف، غير أن أولائك الذين كلفوا بإطلاع ملك البلاد على كل شيء لا يقومون بالواجب على أحسن وجه، يزينون الطرق

والشوارع يملؤنها أشجارا عند كل تدشين أو زيارة ويحاولون إخفاء ما وراء الستار، ولكن الحمد لله على أن الملك يخرج متجولا في سيارته مساءاً غير أنه لا يرى كل شيء بل بعض الشيء فيه الكفاية.

كنا ننتظر حكومة أقوى من حكومتنا الحالية وأقل عددا حتى يمكنها السيطرة على المشاكل والابتعاد عن النزاعات بين الوزراء والوزراء المنتدبين وكتاب الدولة، غير أنه لم يكن في الإمكان أبدع مما كان.

أدعو الله بالصلاح لقادتكم.

أملي أن يعير المسؤولون في هذا البلد شيئا من الاهتمام - لا كل الاهتمام - إلى ما يدعو إليه حزب اسمه الإصلاح والتنمية، وما نكتبه في افتتاحياتنا ويحاولوا الأخذ به لأن الدين النصيحة، ولأننا نغار على بلادنا ونحبها كما قال الشاعر: أحبها مثل حب الله أعبدها آمنت بالله لا كفر ولا نزق.

افتتاحية عدد 728:

الجمعة 14 رمضان 1438 موافق 09 يونيو 2017.

لم نأخذ الملايير ولم نسكت عن الحسيمة

نحن في حزبنا حزب «الإصلاح والتنمية» كلما تعلق الأمر بالظلم أو الشطط أو إهدار المال العام والسرقة أو عدم الإنصاف، أو الجهل أو التهميش أو البطالة أو انعدام المساواة أو تعنيف النساء أو عدم الاهتمام بالطفولة المتشردة.. إلا وانتفضنا ونددنا وقاومنا وكتبنا في جريدتنا وراسلنا المسؤولين، ولا نسكت عن ذلك سواء في الحسيمة أو في قمم الجبال، وفي هذا الصدد نحن باستمرار عندما يقرب فصل الشتاء نكتب في صحافتنا وإلى وزارة الداخلية منبهين إياها بأن تتهيأ للثلوج فتقتني الآلات الضرورية لفك العزلة عن الدواوير في تلك الجبال ونكاد نكون الوحيدين ولكن..

أما أن تتهمنا «الأسبوع» بأننا نأخذ الملايير ونسكت عن الحسيمة، فهذا لا نقبله، بالنسبة للريف ثلاثة أحزاب وطنية : الإصلاح والتنمية، النهضة والفضيلة، الوحدة والديمقراطية وجهت بتاريخ 26 مايو نداءا إلى المجتمع المدني، والمنظمات النقابية والهيآت السياسية من أجل تكوين جبهة وطنية لحماية الاستقرار والسلم الاجتماعي.

لاحظت شيئا من البرودة من طرفهم فذكرتهم برسالة مؤرخة في8 يونيو2017. أما أسبوعية «الإصلاح والتنمية» فقد نشرت في الموضوع ثلاثة افتتاحيات : «المال والأعيان ورعاية السلطة» (العدد726) ثم «من أجل تحصين السلم ومسؤولية الإدارة» (العدد727) وأخيرا «الانتفاضات ودواؤها» (العدد728) على القارئ الكريم أن يرجع إليها ليطلع على موقفنا من تلك الأحداث

المؤلمة الضارة بسمعة بلادنا.

وبالرجوع إلى الملايير، حقيقة هناك تسيب في صرف المال العام، وهل يعقل أن تعطي الدولة لحزب واحد ستة ملايير ونصف مليار سنتيم وتعطي لآخر خمسة وسبعين مليون سنتيم أي ما يقارب واحد في المائة..؟ نحن نغار على مال الدولة وننصحها بأن تحتفظ بمالها ولا تعطي شيئا لا للكبار ولا للصغار وتستثمر كل سنة37 أو 38 مليار المخصصة للانتخابات المزيفة في مشاريع تعود بالخير على البلاد والعباد وتمتص شيئا من الفقر والبطالة وذلك أفضل من منتخبين لا فائدة في وجود الكثير منهم، بل يسعون إلى توقيف تنفيذ أحكام القضاء ضد الدولة والجماعات الترابية، هل هكذا يناصرون العدل في البلاد..؟ الملايير التي نطلب من الدولة أن تكف بالمرة عن توزيعها، تساعد بعض الأحزاب النائمة - رغم كبرها كما يقولون - على فتح مقراتها قبيل الانتخابات بقليل لشراء المترشحين، لأن النخب المؤهلة عافت السياسة الحالية وأحزابها، وللقيام بنشاطات موسمية مزيفة، وتمنح التزكيات لمن هي متأكدة على نيل المقعد بشتى الوسائل، حلالها وحرامها، وأخيرا وضع المقربين من قياديي الحزب - يا حسرة - على رأس اللائحة الوطنية. وهكذا تكون الدولة قد زادت ريعا على ريع، الانتخابات الممولة زيدت على رخص المقالع ورخص النقل والأراضي الفلاحية و..و..و..

فمتى ستجود السماء بمن في قلوبهم الرحمة والشفقة والمحبة بالنسبة لوطنهم..؟

افتتاحية عدد 729:

الجمعة 21 رمضان 1438 موافق 16 يونيو 2017.

ما أشبه اليوم بالأمس

قامت حركة 20 فبراير من أجل الكرامة مطالبة باحترام حقوق الإنسان وحرية التجول وحرية الرأي والتعبير عنه بشتى أشكال التعبير وحرية الاجتماع واحترام حرمة المنزل والحق في التربية والشغل ومحاربة الفساد وشطط السلطة وظلمها واحتقارها للمواطنين وعدم استقبالهم والأخذ بيدهم والحد من تزوير الانتخابات للمواطنين وانعدام العدل والأمية والمرض وتهميش الأحياء الهامشية للمدن وعدم تجهيزها بضروريات الحياة الإنسانية الكريمة وتفشي الأمية والبطالة والفقر والريع والامتيازات والفوارق الاجتماعية الباهظة واحتكار الثروة في أيادي أقلية محظوظة والتفاوت الصارخ بين أجور الموظفين السامين والحد الأدنى للأجور و.. و.. و..

الخطاب السامي لـ 9 مارس2011، تمكن من إخماد الانتفاضات، وجاء الدستور الجديد دستور2011 والانتخابات الجديدة وحكومة عبد الالاه بنكيران بشعار محاربة الفساد ضمانا للاستقرار، مرت خمس سنوات وانتشر الفساد عوض أن يتراجع وعظمت الفوارق بين المحظوظين والمحرومين إلى أن جاء حراك الريف ليحيى20 فبراير من أسبابه حادثة مقتل المرحوم محسن فكري بائع الحوت الذي طحنته شاحنة الازبال بالحسيمة في عهد حكومة عبد الالاه بنكيران وصمتها ثم تصريحات بعض وزراء حكومة الدكتور العثماني وبعض رؤساء الأحزاب وعدد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتزوير الانتخابات البرلمانية والجماعية ونقل عاصمة الجهة من الحسيمة إلى طنجة "من يزرع الريح يجني العاصفة" يقول المثل الفرنسي، زورنا

الانتخابات وأغمضنا العين وأوصلنا إلى مناصب القرار من لا يحسن التدبير والتسيير ولا يفهم شيئا في الشأن العام الشيء الذي دفع قادة الاحتجاج في الحسيمة الى مخاصمة جميع المؤسسات، لم تبق لهم ثقة لا في الحكومة ولا في البرلمان ولا في المستشارين الجهويين ولا المحليين ولا في السلطات إلى حد لم يستطع احد تطويق الاحتجاجات. إسقاط الفساد والاستبداد كل يطالب به ومنذ سنين منذ حكومة التوافق الوطني ولكن كل الأدوية لم تنفع لأننا لا نستعمل إلا المسكنات ونتغاضى عن العملية الجراحية التي لا مناص منها.

وهنا أتذكر رسالة 5 فبراير 2011، رسالة مفتوحة للكاتب والشاعر من مؤسسي حزب الأصالة والمعاصرة فأسأله هل الأحزاب السياسية المغربية - إن كانت هناك أحزاب - ليست عاجزة اليوم في يونيو 2017 عن حل المشاكل التي يتخبط فيها المغرب..؟ وهل ديمقراطيتنا ترضيه..؟ وهل بقي شيء من نضال الأحزاب التاريخية من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية اليوم..؟ وهل حالة المغرب الحالية تروقه..؟ وهل هناك نضال واقعي وحقيقي ضد جيوب محاربة التغيير..؟ وهل قضى المسؤولون الذين بين يديهم الحل والعقد على الريع والتهرب الضريبي والاتجار في المخدرات ونهب المال العام..؟ وهل الحكومات المتعاقبة على المغرب تمكنت من القضاء على التخلف والهشاشة والفقر والحرمان والبطالة والطفولة المشردة..؟ و.. و.. و..

لذلك فموجة الاحتجاجات ما زالت قائمة والحمد لله على أنها أقل دموية من سابقتها، والحمد لله على كون المغرب أطلق دينامية عميقة لعدد من الإصلاحات ولكنها تتعثر ولا يصل للمحرومين شيئا منها لانعدام تظافر الجهود على كافة المستويات الحكومية.

وهل يعقل أن خطاب جلالة الملك إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم وكبار رجال الإدارة والموظفين المتعلق بالمفهوم الجديد للسلطة بتاريخ12 أكتوبر 1999، لا يطبق18 سنة بعد، هذا الإهمال بل العصيان مسؤول50 في المائة عما يحصل من غضب شعبي واحتجاجات وأحداث مؤلمة.

والمرجو من السيد وزير الداخلية الذي قدم لائحة جديدة بأعوان السلطة أن يوجه إليهم الخطاب السالف الذكر وأن يقوم بزيارتهم كل ثلاثة أشهر ليتأكد أنهم يطبقوه.

جاء في الكتاب المبين "لا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" إن لم نقم بتغيير جذري في كيفية تدبير شؤون البلاد والعباد فسنعيش لا قدر الله بعد خمس أو ست سنوات أزمة أخرى لن تفيد فيها اقتراحات المبادرة المدنية.

افتتاحية عدد 730:

الجمعة 28 رمضان 1438 موافق 23 يونيو 2017.

حـريـة ـ عـدالـة ـ كـرامـة

شعارات تعبر عن استياء كبير من الفساد، وغياب العدالة الاجتماعية، وسياسة الإقصاء والتهميش، وغياب المساواة في مغرب يستوعب الجميع ويتسع للجميع.

هكذا عبر المتظاهرون في الحسيمة عن غضبهم.

الملاحظ أن مشاركة المرأة الريفية في الحراك بشكل بارز في المسيرات والوقفات وحتى على مستوى قيادة المظاهرات وإلقاء الكلمات علامة غير مسبوقة في الريف، وأغلبية النساء يشاركن لأول مرة في حياتهن في المسيرات، الأمور بدأت تتغير بفعل الضغوط الاجتماعية الحادة التي تعاني منها شرائح عديدة من النساء بالريف.

نذكر بالمناسبة أن حزبنا حزب «الإصلاح والتنمية» دعا عبر أسبوعية «الإصلاح» يوم الجمعة 30 يناير 2004 إلى لقاء وطني لدراسة الوضع الاجتماعي بالمغرب نظرا لكون حكومة التناوب التوافقي لم تتمكن من الحد من معضلة البطالة والتخفيف من تدهور القضايا الاجتماعية والسعي وراء تخليق الحياة العامة والقضاء على الفساد والحد من البطالة ومحاربة الفقر والتسول والتهميش والتقليص من الفوارق الاجتماعية وتحسين الاستفادة من العلاجات الطبية وشروط عيش المواطنين، لا حكومة التناوب1998 ولا حكومة حطو 2002 ولا الحكومات التي تعاقبت من 2004 حتى اليوم استطاعت إنجاز برنامج يعنى بالشؤون الاجتماعية على الوجه الأكمل رغم كون لا يخلو أي خطاب رسمي أو حزبي أو مقال صحفي لمن يؤيدون الحكومة أو لمن يعارضونها من الدعوة إلى الإصلاح والتصحيح

والتغيير والتجديد والتحديث، مجرد كلام وأماني لا تفعل، ولا تطبق، وحتى الانتخابات أصبحت عملية تجارية ووسيلة لإضاء مصالح شخصية بالنسبة للمرشحين وأقاربهم عوض إضاء مصالح الطبقات الشعبية.

سواء في2004 أو بعدها، كلما تأزم الوضع الاجتماعي كان حزبنا يدعو إلى لقاء وطني للدراسة والتحليل والبحث عن الحلول، ولكن لا حياة لمن تنادي.

الحكومة تتضرع دائما بانعدام الموارد المالية دون أن تتسلح بالإيمان والوطنية والإرادة السياسية للبحث عنها عبر:

1) التقليص من عدد الوزراء.
2) التخفيض من رواتب وتعويضات الوزراء والضباط والنواب والمستشارين والولاة والعمال ورؤساء المؤسسات والمكاتب التابعة للدولة وكبار الموظفين السامين.
3) إلغاء الامتيازات المفرطة من توابع الأجور والسكن والماء والإنارة والهواتف والسيارات.
4) الحد من الريع.
5) التخفيض من النفقات التبديرية للإدارة بهدف الاقتصاد من ميزانية التسيير.
6) إيقاف أجور الموظفين الذين لا يزاولون.
7) إلغاء تعدد الرواتب في الوظيفة العمومية.
8) وضع حد لنظام المعاشات الخاصة للوزراء والسفراء والعمال والولاة والنواب الذين ليسوا في حاجة إليها.
9) إلغاء نظام سيارات المصلحة.
10) عقلنة استعمال حظيرة سيارات الدولة (سيارة واحدة لكل وزير

وضابط ممتاز عوض ثلاثة).

11) اقتناء السيارات الممتازة المركبة بالمغرب لمساندة التصنيع المحلي.

12) التحكم في مصاريف تجهيز وتأثيث المباني العمومية والإدارات.

وبالرجوع إلى برنامج الحكومة العثمانية، فإن الفقرة الأولى من خطاب أبريل2017 تنص على كون الحكومة تتعهد بصون حقوق وكرامة المواطن وتعزيز الحريات والمساواة والإنصاف والوقاية من التعذيب ومكافحة كل أشكال التمييز، تعهد لم يظهر خلال مظاهرات الحسيمة في يونيو 2017، بل قابله رد الفعل الأمني المعهود.

الناخبون المغاربة الذين صوتوا على حزب العدالة والتنمية وجعلوه في المرتبة الأولى التي مكنته من الحكومة صوتوا عليه لمحاربة الفساد الذي استشرى في البلاد وفي عدد من المرافق، فعلى الحكومة أن تعمل كل ما في وسعها لمحاربة كافه أنواع الفساد، هذه مسؤوليتها، وواجبها تيسير أسباب العيش الكريم للطبقات المحرومة: الشغل، السكن، الماء الشروب، تخفيض الأسعار، احترام حقوق الإنسان و.. و.. و.. برنامج طويل وعريض نأمل أن يتحقق طيلة الأربع أو الخمس سنوات المقبلة بحول الله وقوته.

افتتاحية عدد 731:

الجمعة 05 شوال 1438 موافق 30 يونيو 2017.

المفهوم الجديد للسلطة

نشرت جريدة «الصباح» ليوم الأربعاء 5 يوليوز 2017، مقالا على صفحتها الثالثة تحت عنوان «ولاة وعمال يرفضون التعليمات» جاء فيه ما يلي : «يرفض العديد من الولاة والعمال التجاوب مع التعليمات التي يصدرها عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية أبرزها دعوة المسؤولين الترابيين في الجهات والأقاليم مغادرة مكاتبهم والإنصات إلى المواطنين والتفاعل مع مشاكلهم والعمل على حلها في مكانها»، نريد أن نثير الانتباه أولا إلى أنها ليست تعليمات وزير الداخلية المحترم بل توجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي الموظفين بتاريخ الثلاثاء 12 أكتوبر 1999، في مدينة الدار البيضاء عاصمة المغرب الاقتصادية عرض فيه لمفهوم جديد للسلطة «وهي مسؤولية لا يمكن النهوض بها داخل المكاتب الإدارية التي يجب أن تكون مفتوحة في وجه المواطنين، ولكن تتطلب احتكاكا مباشرا بهم وملامسة ميدانية لمشاكلهم في عين المكان وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة» حسب النطق الملكي السامي. الخطاب من خمس صفحات نرجو من مصالح وزارة الداخلية إعادة طبعه وتوزيعه على أعوانها عبر أقاليم المملكة السعيدة، ومن لم يرد أن يسير على النهج الذي رسمه جلالة الملك فعليه أن يستقيل أو يُقال.

منذ نشأة حزبنا حزب «الإصلاح والتنمية» المدافع عن الفئات المحرومة التي يوليها الملك عطفه وحنانه، ونحن ننادي بضرورة

تطبيق المفهوم الجديد للسلطة ولا أحد يسمع صرخاتنا، وقد تعمدنا إعادة نشر افتتاحيتين في عدد الأسبوع الفارط من جريدة «الإصلاح»30 يونيو 2017 : «فوائد اللقاءات التواصلية للمسؤولين عن الأقاليم» بتاريخ28 يناير 2011، و«من أسباب الانفجارات الشعبية» بتاريخ 4 فبراير2011. الهدف من هذا الإجراء هو التأكيد على أن السلطات المحلية حينما تختار الحوار والتواصل مع المحتجين الذين لا يريدون سوى أن يستمع ممثلو الدولة إلى مطالبهم قصد تبليغها لمن بيدهم الحل والعقد فإنهم يجنبون بلدهم انزلاقات واهتزازات ليست في مصلحتها ولا تخدم سمعتها خصوصا وأن أمام المغرب تحديات لا يمكن مجابهتها إلا بالاستقرار والتلاحم ورص الصفوف.

فإذا كان والي جهة فاس مكناس، وعامل سيدي قاسم وعامل إقليم القنيطرة وعامل تمارة الصخيرات وعامل الخميسات وعامل الناظور كما جاء في مقال جريدة «الصباح» يرفضون التجاوب مع التعليمات التي يصدرها عبد الوافي لفتيت، فما عليه إلا أن يلتمس من جلالة الملك إعفاءهم وتعويضهم بالمومنين الوطنيين المخلصين للشأن العام وللتوجيهات الملكية السامية تجنبا لتظاهرات عاصفة.

افتتاحية عدد 732:

الجمعة 12 شوال 1438 موافق 07 يوليوز 2017.

طريق العقل والصواب

انتهت ولاية عبد الإله بنكيران عندما أقاله جلالة الملك نصره الله وأيده وبدأت مهمة رئيس حكومة جديد بنفس القرار السامي، مبدئيا وخصوصا بعد بلاغ حزب العدالة والتنمية الذي ينص على تعامل الحزب بكيفية إيجابية مع بلاغ الديوان الملكي، ليس لقواعد الحزب ولا لأمينه العام أن يرفض ولا أن يغضب وينتقد بشدة ما حصل حتى الآن: حكومة فيها الأحرار والدستوريون والحركة والاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية.

السؤال المطروح: هل كان هنالك حل آخر مادام عدم قبول الاشتراكيين في الحكومة مستحيلا تجاوزه..؟ أعني الخروج إلى المعارضة بعدما كان «البيجيدي» يتطلع إلى خمس سنوات أخرى من الحكم لمواصلة الإصلاحات بين قوسين. أي إصلاحات..؟ فقد رأيتم كيف ترك السيد بنكيران - رغم جهوده المتواصلة خلال السنوات التي حكم فيها - حالة العدالة وحالة الإدارة وحالة التعليم وحالة الصحة وحالة المديونية وعطالة الشباب ووضعية المؤسسات المنتخبة : الفساد والرشوة والنهب واللامبالاة و..و..و..

غريب هذه الغضبة من طرف إنسان يقولون إنه زاهد. لم يقبل بعدم البقاء في قيادة الحكومة ويسعى إلى الاستمرار في قيادة الحزب لولاية ثالثة ليهين رئيس المجلس الوطني لحزبه ورئيس الحكومة وينتقد الطاقم الحكومي الذي لحزبه الثلث فيه، غريب..!

أما كان الصواب أن يدعم «البيجيدي» وأمينه العام حكومة الطبيب النفساني سعد الدين العثماني..؟ وأين هي الأحزاب الخمسة الأخرى

المكونة للحكومة بزعمائها وصحفها..؟ فلماذا لا تدافع على الحكومة، أم هي غضبة الذين لم يستوزروا تمنعهم من التأييد، غريب..! وزراء العدالة والتنمية دخلوا إلى الحكومة بقرار من الأمانة العامة لحزبهم في إطار التعاطي الايجابي مع القرار الملكي كما أسلفنا، فما على القواعد إلا أن تقبل الواقع. فبنص الدستور الملك هو الذي يعين رئيس الحكومة، والملك هو رئيس الدولة، وهو الساهر على احترام الدستور وحسن سير مؤسساته، والفصل42 يطغى على الفصل 47.

على القيادات الرئيسية في حزب «البيجيدي» أن تتحاشى الانقسام وتوحد الصف من أجل بقاء الحزب ومن أجل المغرب، عليها أن تتحاشى التراشق بالتهم عبر «الفايسبوك»، وعلى الصحافة الوطنية أيضا أن تكف عن صب الزيت فوق النار، وأن تسمي الأسماء بمسمياتها. ليس من الصواب إخفاء الحقائق مثل «تنازلات قدمها العثماني لخصوم الحزب من أجل تشكيل حكومته» غريب، مع من كان يتفاوض العثماني لتشكيل حكومة المغرب وليس حكومته..؟ «إعفاء بنكيران كان زلزالا سياسيا أصاب الحزب» وهل قادته «بكم» فلماذا لم يعبروا عن موقفهم بوضوح عندما وقعت الواقعة..؟ حينما تقول «أخبار اليوم» العدد 2341 «في 7 أبريل2017 أعلن العثماني حكومة منح فيها وزارة الداخلية لواحد من أبرز خصوم الحزب في الإدارة الترابية الوالي السابق لفتيت...» غريب، كنت أجهل أن طبيبنا النفساني «مازوشيست» إلى هذا الحد، ألا يتذكر السيد توفيق بوعشرين المقولة «أش عند المعطي ما يعطي» رحم الله قائلها والمتعلقة به.

لتقوية حزب العدالة والتنمية ولتقوية الحكومة يستحب أن يضع الأمين العام للحزب السيد عبد الإله بنكيران الذي نحترمه ونقدره والذي سبق

أن قال «المرحلة ديالي انتهت مادام انتهيت قانونيا» يده في يد رئيس المجلس الوطني ورئيس الحكومة الحالية، ويصدر تعليماته إلى القواعد للكف عن عرقلة خطوات العثماني، ويبارك حكومته ويدافع عنها ويقوم اعوجاجاتها بنصائحه وإرشاداته، نفس التأييد يجب أن تقوم به الأحزاب الخمسة المكونة للحكومة حتى لا تبقى ضعيفة وهشة، بل تشعر بأنها مساندة فتزيد من مجهوداتها واجتهاداتها، وهذا هو السيناريو الوحيد للخروج من النفق، والمغرب في حاجة إلى حكومة قوية مساندة من طرف أحزابها وخصوصا في الظروف الراهنة.

افتتاحية عدد 734:

الجمعة 26 شوال 1438 موافق 21 يوليوز 2017.

حزب الإصلاح والتنمية يتواصل مع المواطنين

نحن في حزب الإصلاح والتنمية تعودنا منذ نشأتنا بمناسبة كل عيد العرش أن نجدد ولاءنا وإخلاصنا وتشبثنا بالعرش والجالس عليه وتجندنا من ورائه لخدمة الصالح العام بإيمان وصدق ووطنية ووفاء.
وقد جعلنا من أسبوعية «الإصلاح والتنمية» التي نصدرها بانتظام منذ 2001 وقد وصلنا إلى العدد 735 الأداة التي نعبر فيها وبها عن أفكارنا ومشاعرنا وآرائنا وتوجيهاتنا وانتقاداتنا، ولا نكتفي بالنقد بل نقترح الحلول. عبرنا عدة مرات عن موقفنا من الترسانة القانونية للانتخابات والأحزاب السياسية وقلنا أنها مجحفة ومهمشة بالنسبة للهيآت الناشئة، وأنها ترجح كفة ثمانية أحزاب قديمة، وأن الانتخابات في المغرب لم تكن قط نزيهة وحرة وشفافة بل يشوبها التزوير وتدخل السلطة والمال حلاله وحرامه، ولنا رسالات احتجاج في الموضوع إلى الديوان الملكي والحكومة ووزارة الداخلية لم نتوصل عنها بجواب. لقد كان الملك الحسن الثاني رحمه الله يوصينا ويحثنا عندما كنا في الديوان الملكي 1965 - 1967 أو في الحكومة 1972 - 1974 على الجواب على ما نتوصل به من رسائل وإن كانت لا تعنينا أن نحيلها على الجهة المختصة ونخبر أصحابها.
باعتبار الملك أمير المومنين حامي حقوق المواطنين والهيآت تعودنا على مراسلة الديوان الملكي منذ2001 إلى اليوم كلما مسنا الحيف أو أصابتنا الغيرة على بلدنا من جراء الاختلالات في المسلسل

الديمقراطي. وهكذا راسلنا الديوان الملكي في نوفمبر 2009 مشتكين من السلوكيات المنافية لأعراف ومبادئ الديمقراطية التي ظهرت أثناء انتخابات يونيو 2009 من طرف بعض القوى السياسية: استعمال المال وشراء الذمم والانتداب مرشحين لا يملكون من المؤهلات سوى كونهم من الأثرياء الطامعين في غطاء التمثيل المؤسساتي وعوامل أخرى ضربت بمصداقية العمل السياسي عرض الحائط ومالت فيه الكفة إلى أحزاب دون غيرها واستأثرت فيه قوى سياسية بكل أنواع الدعم والإسناد وأضحت الضيف الوحيد على وسائل الإعلام وكأنها وحدها من يمثل المغاربة ويتكلم باسمهم. ومن المؤسف أن استحقاقات 2015 و 2016 كانت أفلس انتخابات من منظور التنقلات بين الأحزاب الثمانية التي تحتل البرلمان بغية التموقع وإحراز أكبر عدد من المقاعد، أما حزب الإصلاح والتنمية فإن إيمانه ووطنيته وإخلاصه صفات تمنعه من الجري وراء الربح والمصالح الخاصة.

موقفنا من الإدارة معروف، فطالما نددنا بكون المسؤولين لا يطبقون المفهوم الجديد للسلطة الذي جاء به صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله في خطابه السامي لـ 12 أكتوبر 1999 وما نجني الآن هو ثمار ما زرعناه بكون لم نطبق مبدأ المحاسبة ولم نقل المسؤولين الذين ثبتت عدم كفاءتهم وحكمتهم وتبصرهم.

كما يثير حزبنا الانتباه إلى تراجع الاستثمار بسبب العراقيل التي تضعها الإدارة أمام المستثمرين: الشيخ والمقدم والقائد والباشا والعامل والوكالة الحضرية والمجلس البلدي الخ.. كلهم يتدخلون رغم كون خطاب 1999 يوصي بمد يد المساعدة للمستثمر من أجل التخفيف من البطالة وخلق الثروة.

حزبنا يمارس السياسة النبيلة ويدبر شؤون كل من يتوجه إليه بمواطنة وتضامن بصدق وغيرة وطنية، مصالح المواطنين قبل كل شيء.

بنفس الروح طالبنا ونطالب بعدالة منصفة «وإذا حكمتم بين الناس أن

تحكموا بالعدل»، وتعليم نافع ومنظومة صحية تعم الجميع وتوفير الماء الشروب للمناطق التي يعوزها الماء وفك العزلة عن المناطق الجبلية والعالم القروي بتنقل المدينة إلى البادية بسائر المرافق الضرورية للحياة والاعتناء بالشباب والمرأة والأسرة والطفولة المشردة.

هذه حزبنا حزب الإصلاح والتنمية كان ولا يزال خدمة الوطن والمواطنين كانوا في الجبال أو في السهول، في المدينة أو في القرية.

قبل أسبوع هيأنا لقاءا تواصليا مع الساكنة بخنيفرة وحجزنا قاعة عرفة التجارة والصناعة وبفتنا منع اللقاء من طرف سعادة الباشا، اضطررنا إلى الاتصال بوزارة الداخلية وبإدارة الولاة والعمال بالوزارة وبعامل خنيفرة وفي الأخير تم الترخيص لنا بالاجتماع

إن السلطات المحلية ليست من النضج الكافي لمعرفة من هم خدام الوطن أو لا تريد تسييس المواطنين والمواطنات وتوعيتهم وتربيتهم على مفهوم النظام العام ضدا على الدستور. يجب مؤاخذة وزارة الداخلية وليس مؤاخذة بعض الأحزاب المؤمنة الوطنية المخلصة للبلاد. حزبنا يقترح على وزارة الداخلية طبع خطاب12 أكتوبر 1999 «المفهوم الجديد للسلطة» وتوزيعه على أعوانها، لأن ما نعيشه اليوم من حراك ومن قلة الاستثمار هو بسبب عدم تواصل السلطات المحلية مع المواطنين والإنصات إليهم ومد يد المساعدة للمستثمرين عوض إغراقهم بالأوراق والمستندات.. و«سير واجي».

برامج التنمية البشرية لها تأثير مباشر على تحسين ظروف عيش المواطنين دشنها ملك البلاد نصره الله في2005 غير أنه شابها ما يشوبها من استغلالها انتخابيا، وحتى التحقيق في تدبير بعض الوزراء والمسؤولين لأموال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أصبح غير مجدي لأنه لا يتبعه الجزاء : انعدام ربط المسؤولية بالمحاسبة كالعادة، دراسات فاشلة تكبد الوزارات مئات الملايين ولا من يحرك ساكنا.

وزير بحاكم يخرج من السجن لحضور جنازة قريب ولا يرجع ويبقى حرا طليقا وليحيى العدل ولتذهب أموال الدولة المسروقة إلى جيوب سارقيها، ونخجل من الحصيلة التي تصدمنا، والواقع أننا مسؤولون عليها. فمن يراقب ما يجري في البلاد ومن يتخذ القرارات في حق من يسيئ للبلاد والعباد.؟

نحن كحزب سياسي نصرخ ونكتب ولكن لا أحد ينتبه، لقد أصبحنا نزعج لأننا ننبه ونطالب بتظافر الجهود وضرورة تدارك التأخير والخصاص ولكن العقليات في الإدارة متحجرة.

حزبنا لم يستفد قط من شيء من الإدارة ولا يرغب في ذلك، وحتى الدعم الانتخابي والدعم الخاص بالتسيير لا نعرف هل جلالة الملك يعلم أن أحزابا تتلقى الملايير من السنتيمات وهي التي تتسابق إلى الواجهة عندما تشرق الشمس وتختفئ وراء القصر عندما لا تسير الأمور كما ينبغي، أما نحن فنخدم القصر ولا نطلب شيئا، والرجاء حذف هذا الدعم بصفة نهائية على الكبار الملايير وعلى الصغار0.5% من دعم الكبار، وهذه هي العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

نرجو أن يثق ملك المغرب في حزبنا لأننا تربينا في مدرسة الإيمان والوطنية والإخلاص للشعب وخدمته بصدق والاستجابة لاحتياجاته والإنصات إلى مطالبه، لا نتسابق على المناصب ولا نجري وراء الاستفادة من الريع واستغلال النفوذ.

افتتاحية عدد 736:

الجمعة 11 ذو القعدة 1438 موافق 04 غشت 2017.

بشروا ولا تنفروا

في نظري أنه إذا كان السياسيون ورجال الأعمال والمسؤولون والمعلمون والموظفون والكتاب والمحللون والصحافيون والشبان والصناع والمثقفون والعمال والمخططون يحبون بلادهم ويغارون عليها ويفكرون في المستقبل والاستقرار والصالح العام فعليهم أن يتجندوا للبحث عن تطبيق كل ما من شأنه أن يرفع من معنويات حكومتهم حتى تتخطى «خطيئة النشأة» التي هي ليست مسؤولة عليها، وحتى تستعيد قوتها ونشاطها وقدرتها على تدبير شؤون البلاد بعد استرجاع الثقة، كل الثقة من الشعب، لتتمكن من مواجهة التحديات التي تنتظرها في الطريق، شجعوها وكفوا عن انتقاداتها، وأول من يجب عليه القيام بذلك أغلبيتها البرلمانية والأحزاب المكونة لها. لا تبخسوا الناس أشياءهم، فكيف تسمح الصحافة لنفسها تحطيم كل خطوة تخطوها الحكومة، والصحافة على علم بأوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والمالية.

إن مساعدة الحكومة وتشجيعها على التغلب على المعاناة من مصلحة البلاد والعباد، لأنها إذا انهزمت - أي الحكومة - انهزمنا كلنا، وليكن النقاش رافعا للمعنويات وليس لتثبيط العزائم. نحن نعرف نقائص حكومتنا لذلك يجب علينا تشجيعها على تجاوز ما تفتقر إليه. اجعلوها في وضع مريح أيها النقاد بالاقتراحات الايجابية ولا تعطوا عنها صورة باهتة لدى المواطن «عظم خوك البخاري».

شخصية رئيس الحكومة يجب تقديرها واحترامها، ألم ينجب المغرب رئيسا للحكومة سوى عبد الاله بنكيران..! وحتى مكانة الحكومة في

أذهاننا يجب أن تكون موقع تقدير، والوزراء في تعاملهم مع الأحداث والوقائع يجب أن يبينوا على الكفاءة والمقدرة والخلق والإبداع وعلو النفس وحسن التدبير.

مهمة الحكومة الحالية صعبة جدا، فهناك من لا يحبها ويزرع العقبات في طريقها "وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على المرء من وقع الحسام المهند»، لذلك يجب على الباحثين والكتاب السياسيين اعتبار ذلك والتخفيف من حدة الانتقاد، من الواجب تجنب الإفشال والغرق، حذار أن لا نضيع المكتسبات. الاحتجاجات المتنامية في كثير من المناطق يقابلها ضعف الميزانية السنوية للتسيير: 19 ألف مليار سنتيم لا تسمن ولا تغني من جوع، يأكل الموظفون والأعوان منها أزيد من عشرة آلاف مليار سنتيم 10660".

أما اعتمادات الاستثمار لسنة 2017 لا تتعدى6.357 مليار سنتيم وستبقى البطالة معضلة المعضلات والاحتياجات تتراكم.

إذا أعطت الصحافة الوطنية نظرة أقل سوداوية على أحوالنا الراهنة، وإذا الإدارة المغربية أخذت بعين الاعتبار مضامين خطاب العرش الأخير وحاولت إصلاح نفسها بنفسها وخصوصا نهج التطبيق السليم للمفهوم الجديد للسلطة وإصلاح القضاء والقوانين الانتخابية والحزبية وجعلت من الإعلام وسيلة لحفز الهمم ورفع المعنويات سيسترجع المواطنون الأمل في مستقبل أقل قساوة مما هو عليه الآن.

على المغاربة أن يقبلوا ويتقبلوا حكومتهم لأنها معينة من طرف صاحب الجلالة طبقا لبنود دستور 2011 الذي صوت عليه الشعب ويمكنها إنجاز الشيء الكثير إذا هي وجدت السند والمساعدة وأحست بحرارة القبول. إن تأنيب الملك لها داخل في منهجية التربية والتوجيه كما يربي الأب ابنه وهو لا يقصد إضعافها بل تقوية عودها.

على الصحافة أن تحاول لعبة توقيف القصف وتعويضه بالنصح والتوجيه، فإن الوزراء الذين هم مواطنون مغاربة مثلنا، يحبون مما لا شك فيه وطنهم، ستتقوى فعاليتهم وقدراتهم على إنتاج سياسات في صالح بلادهم ومواطنيهم. الواقع أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، ما يوجد في السوق من النخب، نجد مثيله في حكومتنا التي ندعو لها بالتوفيق والسداد.

أنا لا أدافع على الحكومة ولكن أفكر في بلادي واستقرارها وهو ما يهمني

افتتاحية عدد 737:

الجمعة 17 ذو الحجة 1438 موافق 08 شتنبر 2017.

بهدلوا أنفسهم

بعد أن نشرت جريدة "الأسبوع" في عدد الخميس7 شتنبر 2017 خبر اتفاق سري بين قطر والسعودية والمغرب لتراجع قطر عن استدعاء الأمير مولاي هشام ابن عم الملك المغربي محمد السادس لإلقاء محاضرة في الدوحة يوم 12 شتنبر2017 تحضرها إطارات امريكية جامعية مهتمة بموضوع الندوة عن الربيع العربي، بدأت تروج بعد ظهر الجمعة 8 شتنبر إشاعات مفادها ان السلطات التونسية رحلت الأمير مولاي هشام بعد ساعات من وصوله إلى تونس وإقامته في فندق موفينبيك عندما حضرت عناصر الشرطة الى مكان إقامته واقتادته نحو المطار ليقل طائرة إيرفرانس المتوجهة إلى باريس.
لنفرض انه قرار سيادي كما يزعم التونسيون، غير أن القرار السيادي لا يتم تنفيذه بهذا الشكل لأسباب شتى، أولا صاحب السمو الأمير مولاي هشام يحمل جوازا دبلوماسيا مغربيا يقتضي التنسيق مع السلطات المغربية، إما السفير المغربي المعتمد في تونس أو وزارة الخارجية المغربية، ثانيا الشخص أمير ينتمي إلى العائلة الملكية المغربية هو حفيد المجاهد محمد الخامس محرر المغرب وابن عم الملك محمد السادس، الشيء الذي يجب اعتباره كذلك، وأخيرا هذا عالم منفتح باحث وليس إرهابيا ولا لصا ولا قاطع طريق، العيب كل العيب على السلطات التونسية التي ارتكبت ثلاثة أخطاء في خطأ واحد، كل الصحف تتحدث عن ضغوط أثرت على التونسيين، أما الحديث عن خطر يتهدد الأمير أو عن عدم علم الرئيس التونسي بالقرار، الذي اتخذه سبحان الله، وزير داخلية مقال، فهذا من قبيل محاولة تغطية الشمس بالغربال.

مهما كانت الجهة التي أوحت بترحيل الأمير المغربي من تونس، فانها أخطأت، وفي الوقت الذي أرادت الإساءة إليه فقد أحسنت إليه، إذ أهدت له هدية ثمينة قوت شعبيته وزادت من محبة الناس له وتقديره واحترامه لأنه يدافع على الحرية، انقلب السحر على الساحر، وظنوا أنهم أهانوه غير أنهم يهدلوا أنفسهم.

أليذا الحد يزعج الأمير هشام بن عبد الله، لا لشيء إلا لأنه يدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة والمساواة وتكافئ الفرص والعدالة الاجتماعية..؟ فهو معروف بذلك ومنذ سنين، لا من اليوم. غريب، دساتير مجمل الدول العربية تتحدث عن هذه المقومات، غير أنها لا تحترمها، وهو ما يتسبب لها في مشاكل وأزمات.

حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله لا تضطهد، فالترحيل، والقاء القبض والاعتقال غير ذي جدوى، القانون وحده يضع حدا لممارسة هذه الحريات.

لذلك لاحظنا تضامنا واسعا مع الأمير مولاي هشام وانتقادات لقرار السلطات التونسية طرده، الأمير كان يعتزم المشاركة في ندوة فكرية، عار أن يكون ذلك سبب ترحيله.

يجب توضيح بعض الأمور، مولاي هشام مواطن مغربي قبل أن يكون أميرا، فهل استفسرت وزارة الخارجية المغربية السلطات التونسية عن سبب تصرفها..؟ وهل قامت سفيرتنا بطلب تبريرات طرد الأمير المغربي من تونس من وزارة الخارجية التونسية..؟ المغاربة ينتظرون الجواب حفاظا على كرامتهم.

من البديهي أن جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب نصره الله وأيده، لن يقبل الإهانة لابن عمه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي عبد الله رحمه الله وأكرم مثواه.

افتتاحية عدد 739:

الجمعة فتح محرم 1439 موافق 22 شتنبر 2017.

لا للخنـــوع لا للجمود

بلوكاج تشكيل الحكومة بعد انتخابات 7 أكتوبر 2016 تسبب للمغرب في فترة من الركود دامت أزيد من ستة شهور من الجمود السياسي والاقتصادي انتهت بتعيين سعد الدين العثماني كرئيس للحكومة من طرف صاحب الجلالة، وإعفاء عبد الإله بنكيران وولادة الحكومة العثمانية في أبريل 5 سنة 2017 مكونة من العدالة والتنمية والأحرار والحركة الشعبية والتقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي والاتحاد الدستوري.

من سوء حظ الحكومة أنها نشأت في وقت احتجاجات الحسيمة التي ستطول ما يقرب من عشرة أشهر دون بادرة لوقوف الحراك، ومؤسسات مزورة مثل البرلمان وتقهقر الأحزاب العتيدة وانعدام شخصيات بارزة على الساحة السياسية وعدم اهتمام النخب المثقفة بالشأن العام، ووجود رجال أعمال لا يهتمون إلا بمقاولاتهم وشركاتهم مما جعل الشعب يبقى غاطسا في همومه ومشاكله ولا من يساعده على حلها.

مر على خطاب العرش ما يقرب من شهرين الآن ولم يترتب عنه شيئا: المسؤولون لا يخدمون المواطن ومع ذلك فهم قابعون في مكاتبهم، وظروف عيش المواطنين لم تتحسن، والإدارة العمومية عديمة المسؤولية والكفاءة، لا تستحق الميزانية الصاروخية التي يخصصها لها القانون المالي السنوي للدولة، ونحن كحزب سياسي نصرخ منذ نشأتنا2001 بأن الإدارة المغربية لا تطبق الخطاب السامي لأكتوبر 1999 المتعلق بالمفهوم الجديد للسلطة، ولا أحد

ينصت إلينا رغم أننا نكرر ملاحظاتنا كل سنة، وها هو الملك اليوم بعد 18 سنة يندد بضعف وقلة مردودية الإدارة وعدم طموحها واجتهادها وجديتها ونجاعتها. نفس الانتقادات وجهها الملك للأحزاب السياسية وللمنتخبين. هذا الوضع لا يمكنه أن يستمر - يقول جلالة الملك - ولكنه حتى الآن ها هو مستمر لانعدام آليات المتابعة والمراقبة والمحاسبة والزجر. ماذا فعلت الدولة حتى الآن بمن أخلوا بالواجب وأضروا بمصالح المواطنين..؟ لا شيء.

نحن في حزبنا جعلنا من أسبوعية "الإصلاح والتنمية" التي نصدرها بانتظام منذ 2001، أداة نعبر فيها عن آرائنا وانتقاداتنا، ولا نكتفي بالنقد بل نقترح الحلول. عبرنا عدة مرات عن موقفنا من الترسانة القانونية للانتخابات وللأحزاب وكل ما نعيشه من مشاكل منذ 2006 حتى اليوم هو بسببها، إن الدولة ترجح كفة ثمانية أحزاب قديمة، وأن الانتخابات في المغرب لم تكن قط نزيهة ولا حرة ولا شفافة، بل يشوبها التزوير وتدخل السلطة والمال، ولنا رسائل احتجاج في الموضوع إلى الديوان الملكي والحكومة ووزارة الداخلية لم نتوصل منها بجواب في شأنها.

لم يكف استعمال المال وشراء الذمم، بل انتدبت بعض الأحزاب مرشحين لا يملكون من المؤهلات سوى كونهم من الأثرياء الطامعين في غطاء التمثيل المؤسساتي، الشيء الذي ضرب بمصداقية العمل السياسي عرض الحائط. ومما زاد الطين بله إغداق الأموال والدعم من الدولة على بعض القوى السياسية التي أصبحت وحدها الضيف الدائم على وسائل الإعلام وكأنها وحدها من يمثل المغاربة ويتكلم باسمهم.

إن السلطات المحلية الترابية لا تريد تسييس المواطنين والمواطنات وتوعيتهم وتربيتهم على مفهوم الشأن العام كما يحث دستور2011 الأحزاب على ذلك، إن ما نعيشه اليوم من حراك ومن قلة الاستثمار هو بسبب عدم تواصل السلطات المحلية مع المواطنين والانصات إليهم ومد يد المساعدة للمستثمرين عوض إغراقهم بالأوراق والطلبات و"سير وجي". حالتنا الان أن المؤسسات لا تلعب دورها لأنها غير مؤهلة، والدستور الجديد لا يطبق لعدم وجود الكفاءات المنتخبة الكافية للقيام بذلك، والدولة عاجزة عن تلبية المتطلبات والحاجيات العادية للمواطنين لأنها تفتقد للإرادة السياسية ولا تزعم على رقاب نهب ثروات الشعب من طرف المتنفذين. كم من مرة قلنا لا تسجنوهم، بل استرجعوا منهم الأموال التي سرقوها.

الدخول في مرحلة تطبق فيها الديمقراطية الحقيقية يخيف النظام السياسي على استمراريته، فمن الطبيعي أن يبحث عن أساليب لحماية نفسه رغم كون المؤسسة الملكية لها رأسمال من الشرعية من خلال التاريخ والتقاليد، وملكنا يجمع بين السلطة الروحية التي تخولها له إمارة المومنين وسلطة رئاسة الدولة. ما يشوهنا في الخارج هو الديمقراطية الشكلية ؛ وجود برلمان وجماعات محلية وإقليمية وجهوية منتخبة كيف ما شاء الله، ولا شيء بيدها، ووجود تعددية حزبية ومجتمع مدني، ولكن بدون تأثير.

مادام المغرب لم يدخل عهد الديمقراطية الحقة، فهو يعيش أزمة سياسية واجتماعية، الحل إذن في ديمقراطية حقيقية تجعل كل مؤسسة تمارس مسؤوليتها بوضوح، ويعرف الشعب من المسؤول بالضبط عن هذا الملف أو ذاك، وترتبط فيه السلطة بالمشروعية وبالمحاسبة، المؤسسة الملكية بمكنها أن تعمق شرعيتها وترفع من التفاف الناس

حولها بشرط الديمقراطية الحقة، والاستجابة للمطالب المشروعة والابتعاد عن المقاربة الأمنية الصرفة، وفي هذه الفترة المتأزمة الخاصة التي تمر بها البلاد ندعو نحن الأحزاب الناشئة ذوي النيات الحسنة والمواطنة الصادقة والغيرة على المغرب واستقراره وملكيته إلى تكثير اللقاءات التواصلية العلنية للدعوة إلى فضح الفساد وتشييد دولة الديمقراطية الحقيقية وليست الشكلية، والمطالبة بالمشاركة الفعلية واحترام التعددية والدفاع عن الحرية والمساواة وتكافئ الفرص والكرامة والعدالة الاجتماعية.. والله ولي التوفيق.

افتتاحية عدد 740:

الجمعة 08 محرم 1439 موافق 29 شتنبر 2017.

هل من مجيب

دأبنا منذ نشأتنا على تنبيه المسؤولين كلما عثرنا على اختلال في تسيير الشأن العام إما كتابة أو بنشر بلاغ أو بيان للرأي العام حتى يعلم الجميع موقفنا كحزب وطني بالنسبة لما يجري في بلادنا التي لا نحب لها إلا الخير والازدهار والتقدم، لسنا وحدنا الذين نهجنا هذا الطريق فهناك عدد من الأحزاب السياسية الوطنية الناشئة تقوم بنفس العمل بمفردها أو نوقع جميعا ما نريد تبليغه إلى الحاكمين، المراد والمقصود هو تعزيز المسار الديمقراطي للبلاد والنهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اعتبارا لكون دستور المملكة لـ 2011، ينص على المشاركة والتعددية والمساواة وتكافؤ الفرص ونظرا لكون نفس الدستور يؤكد على مهمة الأحزاب السياسية في تأطير المواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام.

نأسف لكون نقائصنا لا تحصى ولا تعد ولا نهاية لها ولا حد، ومما يزيد في الطين بلة أن المسؤولين لا يعملون على إصلاحها رغم صراخنا وكتاباتنا وتوجيهاتنا طيلة أكثر من17 سنة. مثلا هناك خروقات كثيرة تشوب كل الانتخابات في سائر أقاليم وجهات المملكة، بحيث لا منافسة شريفة ولا انتخابات شفافة ونزيهة بل استعمال المال والوعود والعهود هو الذي يطغى ويغطي على كل شيء ولا تباهي بالبرامج والتخطيطات والمبادئ فذلك لا يجلب اكبر عدد من المقاعد زد على كون الملاحقين قضائيا أمام الغرف الجنحية والجنائية يترشحون للاستحقاقات بمناورات لا يعلمها إلا الله، ثانيا وزارة

الداخلية ترفض تعديل بنود قانون الأحزاب المجحفة التي تهمش الأحزاب الناشئة بحيث تستحوذ الأحزاب الكبرى الموالية والمدللة على حصة الأسد من دعم الدولة.

بالنسبة للعدل فكثيرة هي مذكراتنا السياسية تطالب بإصلاحات عميقة في ميدان القضاء وتبسيطه ونقاوته وتحصينه من الرشوة والمرتشين والظلم والظالمين كما لم تسلم الإدارة المغربية من انتقاداتنا الحادة خصوصا وخطاب جلالة الملك ل 12 أكتوبر 1999، ينص على المفهوم الجديد للسلطة وعلى استقبال المواطنين والمواطنات من طرف المسؤولين والإنصات إليهم وحل مشاكلهم وبالنسبة للمستثمرين مد يد المساعدة لهم وتبسيط الإجراءات في وجههم للتكثير من مناصب الشغل والتخفيف من البطالة.

أحزابنا حذرت الحكومة من تدهور التعليم وضالة البحث العلمي كما نبهناها إلى الاعتناء بصحة المواطنين عبر إصلاح المنظومة الصحية أمام توجه الحكومة إلى الاقتراض الخارجي فمما يبق بالقرض الخطر بالنسبة لهذا التوجه الذي سيرهن مستقبل أبنائنا وذريتهم.

ومادامت البادية في صلب اهتماماتنا فنحن نطالب باستمرار بتخصيص القسط الأوفر من الميزانية السنوية إلى العالم القروي لفك العزلة عنه وتجهيزه بالطرق والممرات وخصوصا المناطق الجبلية والمناطق النائية التي تعاني في فصل الشتاء من الثلوج، والبحث عن الماء، والذهاب بالمدينة إلى البادية بالمحكمة والمدرسة والمستشفى وإدارة الضرائب وكل المصالح الضرورية لكي لا يضطر المواطنون إلى قصد المدينة عند حاجتهم إلى أي وثيقة.

الواقع أننا لم نهمل أي ميدان لم نطالب حكومتنا الاهتمام به وإصلاح اختلالاته ونقائصه، حكومة المحترم اليوسفي وحكومة السيد الرئيس

حظو وحكومة السيد عباس الفاسي وحكومة السيد عبد الالاله بنكيران، غير أن العين بصيرة واليد قصيرة، لم تنجح في مهمة إصلاح الأوضاع وتعديل المفاهيم وهذا لم يمنعنا وان لم نجد الأذان الصاغية على مواصلة العمل والقيام بواجبنا مسلحين بإيماننا ووطنيتنا وتعلقنا بالعرش والجالس عليه وخدمتنا للشأن العام والله ولي التوفيق.

افتتاحية عدد 741:

الجمعة 15 محرم 1439 موافق 06 أكتوبر 2017.

في انتظار جمعة 13 أكتوبر

عشنا قبل هذا اليوم الذي ينتظر فيه الجميع الخطاب الملكي كما تعودنا على ذلك منذ الخطاب التاريخي ليوم عيد العرش المجيد، عشنا أحداثا تثير الانتباه بصمتها مهزلة الصحون الطائرة في المؤتمر17 للحزب العتيد حزب الاستقلال الذي دام عشرة أيام من الصراعات، انتهى باندحار شباط ومؤيديه، وفاز الأمين العام الجديد نزار بركة الذي حظي بتلغراف التهنئة من طرف صاحب الجلالة نصره الله، ولاحظنا أن الدكتور أحمد فطري المومن الوطني المتعلق بالعرش وبخدمة الصالح العام، الذي أعيد انتخابه أمينا عاما في مؤتمره الثالث يوم السبت 30 شتنبر لم يحظ بنفس الالتفاتة من طرف الديوان الملكي. مرتكزات دولتنا الحديثة التعددية ومن دعائمها المساواة، دستور المملكة لسنة 2011 يقول هذا حسب علمنا.

تسعة أحزاب وطنية أصدرت في آخر الأسبوع الذي مضى بيانا للرأي العام لم تعره وسائل الاعلام التابعة للدولة أي اهتمام لأنه ليس نابعا عن الأحزاب المهيمنة التي تتحكم في شؤون البلاد والعباد، زد عليها الصحف المتعددة التابعة للوبيات متنوعة لا تهتم إلا بمصالحها الخاصة، وكيف تجمع أكثر من الأموال والاستفادات بدون حشمة ولا حياء.

بيد أن هناك أحزاب صغرى نشأت مع المشروع الديمقراطي الحداثي لمحمد السادس أكثر جدية وفعالية وخدمة للشأن العام وللمصلحة العامة من الأحزاب الكبرى.

هذه الهيآت تنادي منذ عشرة أعوام بإصلاحات متعددة ولا من يستمع إليها لأن تلك الإصلاحات تمس مصالح شخصية متمكنة، طالبت تلك الهيآت بالتقشف الفعلي وبالتخلي عن الراتب الشهري للمنتخبين وتعويضه بتعويض عن الحضور يكافئ التنقل والأكل والشراب والمبيت.

كما طالبت بفسخ ظهير 1975 الذي يخول امتيازات باهضة للوزراء، نصحت الأحزاب الصغرى بتعديل قوانين الانتخابات والأحزاب لجعلها أكثر انصافا ومساواة كما طالبت بإصلاح العدالة والإدارة والتعليم ومنظومة الصحة وتجهيز العالم القروي والمناطق النائية والجبلية والبحث عن الماء والقضاء على البطالة والتسول والاهتمام بالعجزة والأرامل والطفولة المشردة، صيحات في واد لم تعرها أي حكومة أي اهتمام لا حكومة السادة، جطو ولا الفاسي ولا بنكيران.

في انتظار ما ستجود به الأيام المقبلة، ترسم المندوبية السامية للتخطيط خريطة جديدة للفقر والهشاشة في مغربنا العزيز أربعة ملايين مواطن ومواطنة يعيشون تحت عتبة الفقر لا تعليم لا سكن لا تطبيب.

أمام هذا الوضع نحن نخجل حينما تنشر على الصحف الأبناك والشركات أرباحها بالملايير، فأين هي الزكاة وأين هم القيمون عليها. ألا تتفضل الدولة بسن وتقنين جمعها وتوزيعها على المعوزين ما دامت الضريبة شيء والزكاة شيئا آخر. الواقع أن مراكز مناهضة الاصلاح قوية ومتمكنة من سائر دواليب الدولة.

في خضم أحوالنا المأساوية رئيس حكومتنا الذي نحترمه يلوح بالاستقالة من الحكومة لرفع أسهمه في المؤتمر المقبل لحزبه، كما تزعم الصحف، البلاد قبل الأحزاب يا معالي الرئيس، فكر في الصالح

العام قبل أن تفكر في "البيجدي" وعلى كل حال لننتظر خطاب الجمعة 13 أكتوبر 2017.

افتتاحية عدد 742:

الجمعة 22 محرم 1439 موافق 13 أكتوبر 2017.

معالجة الأوضاع

نعتبر نحن في حزب الإصلاح والتنمية أن خطاب افتتاح السنة التشريعية ليوم الجمعة 13 أكتوبر2017، تكملة لخطاب العرش المجيد الذي انتقد فيه جلالة الملك اختلالات الإدارة وتقصير المجالس المنتخبة وفتور الأحزاب السياسية وعدم تأثيرها في حل مشاكل المواطنين الملحة.

نثمن عاليا في حزبنا الإرادة السامية للمضي في عملية الإصلاح لأننا ما فتئنا منذ نشأتنا في2001 ندعو إلى إصلاح الأوضاع في بلادنا وتعديل المفاهيم عند مسؤولينا، التهاون والتلاعب بمصالح المواطنين طال وانتشر حتى استعصى على العلاج، فهل حان وقت المحاسبة والمزيد من الصرامة، نرجو ذلك من الأعماق.

المشاريع التنموية المبرمجة متعددة غير أن تطبيقها بدقة يعتريه خلل، لذلك نحن دائما نطالب باستعمال المومنين الوطنيين المخلصين للشأن العام الذين لهم كفاءة وضمير مهني وقدرة على إبداع الحلول للإشكاليات ونزهاء معروفين بالعفاف والكفاف لا تمتد يدهم إلى المال العام، مال المشاريع يذهب إلى المشاريع لا إلى الجيوب.

إحداث المؤسسات سهل التطبيق، الصعب هو إيجاد الرجل المناسب للمنصب المناسب وتقييم من وقت لآخر ما يقوم به.

ضمان الكرامة للمواطنين وتوفير الدخل وفرص الشغل للمحتاجين دعا ويدعو إليه جلالة الملك باستمرار ولا أدل على ذلك من خطاب12 أكتوبر 1999، أمام 2000 مسؤول أطلق عليه خطاب «المفهوم

الجديد للسلطة» الذي لا يطبق لحد الآن. فهل حاسبنا أحدا وهل أعطينا العبرة لكل من يتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام..؟ أبدا وحتى من وقع أن حاكمناهم خرجوا وسط المحاكمة من السجن ولم يعودوا إليه، فهل قضاؤنا منصف وفعال؟ وهل يخدم الصالح العام..؟ نرجو له ذلك مستقبلا.

حقا قطعت بلادنا أشواطا ملموسة في عدد من الميادين غير أنها عجزت عن الحد من الفوارق وتحقيق العدالة الاجتماعية، تجاوز ذلك ممكن إذا تسلح الجميع بالإرادة القوية بإحياء روح التضامن والتكافل الاجتماعي والابتعاد عن الأنانية الفردية وأداء الزكاة وتوزيعها على الفقراء والعمل على تمويل المشاريع الصغرى للفقراء والتقشف في تسيير الميزانية العامة للدولة والنقص من الأجور العليا وحذف الأجور للمنتخبين على أن يحل محلها تعويضات عن الحضور في المسؤولية وحذف معاش الوزراء والبرلمانيين وحذف ظهير 1975 المتعلق بامتيازات الوزراء وحذف دعم الانتخابات والأحزاب والصحافة، كل هذه الأموال يجب أن تذهب للاستثمار.

حكومتنا الآن أحزابها المكونة لها تخلق لها مشاكل تضعفها في الوقت الذي نحن محتاجون فيه إلى حكومة قوية متراصة لتنزيل الخطاب الملكي، برلماننا معروف كيف تم انتخابه إما بالمال أو بالتدخلات وهو لا يزخر مع الأسف بالكفاءات والقدرات التي يتطلبها الموقف. بقي على الشعب أن ينتظم ويتأطر ليشارك في البحث عن الحلول الكمينة لمواكبة الحاجيات المتزايدة للمواطنين.

حينما نرى ما يقع في الحسيمة منذ ما يقرب من سنة نتساءل هل المنتخبون في الجهات سيتمكنون من إيجاد الحلول للمتطلبات

الاجتماعية والتنموية للسكان..؟ لذلك يجب تزويد الجهات بالأطر الكفأة التي لها معرفة تامة بالمنطقة والقدرة على تحمل المشاق وخصوصا الأطر التي تميل إلى خدمة الصالح العام ولا تنفر منه والمعروفة بالنزاهة.

وفق الله الجميع لما فيه خدمة البلاد والعباد.

افتتاحية عدد 743:

الجمعة 29 محرم 1439 موافق 20 أكتوبر 2017.

كـــونـــوا أعـــفـــاء

أتوجه إلى الصحفيين لأطلب منهم أن يكفوا ويمتنعوا عما لا يجمل ولا يحل، لأنه منذ 26 أكتوبر تصدر صحافتنا بعناوين مثيرة وألوان ساطعة وألفاظ مخزية ومدللة تجلب الأنظار والحث على الاقتناء، الرجة أعقبت تقديم تقرير الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات لجلالة الملك المتعلق بنتائج برنامج "الحسيمة منارة المتوسط" ترتب عنه إقالة ثلاثة وزراء وكاتب دولة ومدير عام في الحكومة الحالية التي يترأسها الدكتور العثماني وغضبة ملكية على أربعة وزراء سابقين وكاتبة دولة في حكومة عبد الالاه بنكيران.

مما لا شك فيه أنها ضربة قاسية بالنسبة للمقالين أولا وبالنسبة لكل المتعاطين للسياسة والشأن العام في هذا البلد الأمين أيضا، لذلك فمن واجب الصحافة أن تكون عفيفة في تعليقاتها ولا تزيد الطين بلة لأسباب عدة، لأنه ليس في المغرب إلا الحسيمة، ففي جميع أرجاء هذا البلد الصبور اختلالات وأنين السكان وليس في الصحة والتعليم والثقافة والشبيبة والسياحة فقط؛ بل بالأساس في القضاء والسلطة والإدارة والوظيفة العمومية والفلاحة والصيد البحري وغيرهم.

الإعفاء من المهام ليس كارثة في حد ذاته، فالبشر معرض للخطأ والعصمة لله وحده. وقد سبق للمقالين أنهم خدموا وطنهم لاشك بإيمان ووطنية وصدق وإخلاص، وإذا اعتراهم فتور في أحد الأوقات فقد جاء وقت الحساب وأدوا الثمن بفقدان وظائفهم.

فلا يحمل بنا تبجيل حاضرنا وماضينا، جاء في التقرير أنهم لم يسرقوا مالا ولم ينهبوا أرضا، وليس من حقنا أن نتعقبهم بنعوت لا

تليق، فإذا فتحنا المنجد نجد أن المنبوذ " ولد الزنا أو الذي تلقيه أمه على الطريق وتتركه " من نبذ الشيء أي طرحه ورمى به .
الإعفاءات تفاعل مما لاشك فيه مع مطالب سكان إقليم الحسيمة جاءت بعد أبحاث وزارة الداخلية ووزارة المالية والمجلس الأعلى للحسابات بأمر من قائد البلاد الحكم الأسمى بين المؤسسات والساهر على حقوق وحريات المواطنين والمواطنات، ارتبطت المسؤولية بالمحاسبة بعد أزيد من أربعة عقود عندما زج في السجن بعدد من وزراء الحسن الثاني رحمه الله في عهده وإقالة عدد من المسؤولين في عهد محمد السادس بارك الله في عمره، يبقى أن الإخلال بالمسؤولية باقي في عدد من الميادين نرجو أن تصلها المحاسبة في أقرب الأوقات للقطع بصفة نهائية مع التقصير والظلم والانحلال والشطط والنهب والارتشاء.
أعفكم الله أيها الصحفيون

افتتاحية عدد 745:

الجمعة 14 صفر 1439 موافق 03 نونبر 2017.

كفى من الضغط

السيدان وزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى للحسابات دأبا طيلة الثلاث سنوات الأخيرة على مراسلة الأحزاب الناشئة قصد إرجاع الجزء الغير المستحق حسب رأيهما من الدعم الانتخابي إلى خزينة الدولة تبعا لقوانين أعدتها منذ 2006 الحكومات والأغلبيات السابقة ومررتها في البرلمان وقاومتها بدون جدوى الأحزاب الناشئة نظرا لكونها ظالمة ومجحفة ومهمشة ولا تراعي إلا الأحزاب الكبرى الثمانية الموجودة في الساحة وتلغي26 هيأة أخرى.

رئيس الحكومة عبد الاله بنكيران الذي التجأت إليه الأحزاب الناشئة هاتف ثلاث مرات وزير الداخلية السابق محمد حصاد وأشار عليه بإلغاء المرسوم 215450 الصادر في رمضان 1436، لان الأحزاب حينما توزع الدعم العمومي للحملات الانتخابية بأكمله على مرشحيها لم يبق لها ما ترجع إلى الخزينة لأنها لا تعلم كم عدد الأصوات التي ستحصل عليها، مع الأسف الشديد لم يمتثل السيد وزير الداخلية السابق لرئيس الحكومة السابق الذي كان مستعدا للتوقيع على إلغاء المرسوم / المشكل.

رغم ذلك كله امتثلت الأحزاب وحصل الاتفاق بينها وبين وزارة الداخلية على الإرجاع من حصة دعم التسيير وهو إجراء غير قانوني.

الطامة الكبرى الآن وهو أن السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات رغم أنه توصل بلائحة المستفيدين من دعم الترشيح للانتخابات مثبتة بشهاداتهم وبالتحويلات البنكية تفيد تسلم المترشحين بالمبالغ الموجهة إليهم، يطلب من الحزب، نظرا لكون المرشحين لم يقدموا أي وثائق

إثبات في شكل فاتورات أو مستندات، أن يرجع الدعم بأكمله إلى خزينة الدولة، عش رجبا ترى عجبا. إن على المجلس الأعلى للحسابات الذي وجه له الحزب الناشئ لائحة المستفيدين المعنيين وعناوينهم والقدر الذي توصلوا به أن يبادروا بإرسال جرود مصاريف حملاتهم الانتخابية وليس الحزب الذي رشحهم.

ما الهدف من هذه المضايقات يا ترى..؟ إذا كان الهدف منع الأحزاب الناشئة من التقدم إلى الانتخابات فعلى الحكومة مصارحتهم بذلك، وإذا كان الهدف عدم تقديم الدعم الانتخابي للأحزاب الناشئة فعلى الحكومة أيضا مصارحتهم بذلك، أما الضغط بالرسائل المتوالية من المجلس الأعلى للحسابات ومن وزارة الداخلية فهو مزعج، الجنازة كبرى والميت فأر. على الحكومة الموقرة أن تحاول استرجاع عشرات الملايير من الأشخاص والهيآت والمؤسسات التي تعرفهم جيدا.

افتتاحية عدد 750:

الجمعة 19 ربيع الأول 1439 موافق 08 دجنبر 2017.

كنّا على صواب

منذ نشأتنا في2001، ونحن ندعو المسؤولين إلى تطبيق الخطاب الملكي لـ 12 أكتوبر1999، المتعلق بالمفهوم الجديد للسلطة مع الأسف الشديد رغم كون الخطاب خريطة طريق بالنسبة للحاكمين فإنهم كانوا يغضون الطرف ويتصرفون كما يشاءون وتشاء لهم أهواءهم. الخطاب المرجع يهتم في شقه الأول بمشاكل المواطنين وبتدبير شؤون البلاد والعباد، والشطر الثاني يوصي باعتبار الاستثمار الداخلي أو الخارجي من الأهمية بمكان بالنسبة لخلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة التي تجاوزت الحدود عندنا ويحث على مد يد المساعدة للمستثمرين.

كم من نقمة في طيها نعمة، جاءت قضية الحسيمة والحراك التي نشأ بسببها، واتخذ جلالة الملك بارك الله في عمره الإجراءات اللازمة التي أسفرت عن إقالة بعض الوزراء وكبار الموظفين، وها نحن الآن في شهر ربيع الأول شهر عيد المولد النبوي الكريم، نعيش عقوبات جديدة أصابت عددا من كبار رجال السلطة، بعد أن سلم وزير الداخلية الجديد، عبد الوافي لفتيت، جازاه الله خيرا، إلى القائد الهمام جلالة الملك أعزه الله، التقارير التي أعدتها وزارة الداخلية أم الوزارات، بشان تقصير المسؤولين في أداء مهامهم على أحسن ما يرام.

صيحات حزبنا المتوالية ورسائلنا إلى عدد من الجهات وافتتاحيات أسبوعية الإصلاح والتنمية لم تذهب سدى فقد وصلنا الآن إلى توقيف وتأديب والي وستة عمال وستة كتاب عامين وباشوات وقواد وتوقيف ستة وثمانين رجل سلطة وتوبيخ سبعة وثمانين، وهذا إجراء لم نعشه

من قبل.
مشكلة الاستثمار تتعلق بمشكل واحد وهو التدخلات المتعددة في سير المشاريع وطول المدة وكثرة الوثائق المطلوبة، الوالي يتدخل والعامل يتدخل والباشا يتدخل والقائد يتدخل والمقدم يتدخل والوكالة الحضرية تتدخل.. أمام كل هذه التدخلات المشروع الذي يمكنه أن ينجز في ثلاث سنين يدوم ستة وكاتب هذا المقال يعيش الحدث.
كان الحسن الثاني رحمه الله عندما قرر الشباك الوحيد أراد أن يتكلف الشباك بكل الإجراءات في آجال معقولة ويسلم الرخصة النهائية للمستثمر.
بعد الداخلية فمتى الزلزال في القضاء، ومتى الزلزال في وزارة التربية الوطنية، ومتى الزلزال في وزارة الصحة...؟ نحن في انتظار الإصلاح الكامل ومن سار على الدرب وصل.

افتتاحية عدد 751:
الجمعة 26 ربيع الأول 1439 موافق 15 دجنبر 2017.

هل نحن مرتاحون..؟

سؤال يطرحه عامة الناس في ما بينهم وحتى على أنفسهم لان جو من القلق يخيم هنا وهناك، بسبب وبدون سبب، الوضع السياسي والاجتماعي بالبلاد لا يبعث على الارتياح مائة في المائة وكأن المسيرة التنموية للبلاد توقفت، وما تتداوله الصحف يزيد في الطين بلة مثل الأغنياء يزيدون غنى والفقراء يزدادون فقرا أو مثل الأحزاب السياسية تهدر المال العام وحان وقت محاسبتها، هذا قلناه منذ سنين ومنذ أن قررت حكومة البلاد 2006 سن قوانين للانتخابات وللأحزاب في صالح أحزابها وأغلبيتها تضمن لها الأموال ووسائل الإعلام وتترك الفتات للهيئات السياسية الناشئة.

حياة المواطنين اليومية جلها احتجاجات إن لم تكن على غلاء المعيشة فعلى ندرة الماء الشروب أو انعدام الشغل، وحكومتنا الحالية كان الله معها عاجزة عن أن تعبئ الشعب وتحارب الفساد بجميع أشكاله وأنواعه، وهل يعقل أن تعويض أربعة وزراء يتطلب الأسابيع إن لم نقل الشهور..؟

أين هو تطبيق الخطب الملكية، أين هو تطبيق الدستور، أين هو تحسين ظروف عيش الطبقات المسحوقة..؟ الإصلاح، الإصلاح، الإصلاح الكل يلهج به ولكن لتغطية الهيمنة والانتهازية وخدمة المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة.

نحن في حزبنا "حزب الإصلاح والتنمية" نطالب بإعادة المصداقية إلى المؤسسات الدستورية بالمناداة على الكفاءات القادرة على تدبير الشأن العام بالاقتدار ونزاهة وإيمان ووطنية وإخلاص للعرش ومحبة الشعب.

لن يتأتى هذا إلا بالتربية والتعليم والرجوع إلى مكارم الأخلاق ونبل القيم، لن يتأتى هذا إلا بأحزاب وطنية لا غبار على وطنيتها، لن يتأتى هذا إلا بإعلام عمومي في المستوى إعلام يوعي ويربي ويرشد ويثقف وينصح وينهي عن الفحشاء والمنكر.

ما الفائدة من قوانين تدعم ثمانية أحزاب محظوظة على حساب24 هيأة ناشئة بصورة مجحفة وظالمة..؟ أما حان الوقت لتعديلها بما يكفل العدل والمساواة مع تفضيل من يبذل الجهود الصادقة من أجل انقاذ الوطن بمحاربة عزوف المواطنين والمواطنات عن المشاركة السياسية التي سترفع قدرات البلاد والعباد والقضاء على الفساد.

نحن ندعو إلى التعبئة والانخراط ايجابيا في الاوراش الإصلاحية وفي إقرار الديمقراطية الحقيقية لا الصورية المبنية على الأعداد: عدد النواب وعدد المستشارين.

نحن ندعو إلى احترام التعددية الحقيقية والعدالة الاجتماعية والمشاركة الفعلية في تسيير الشأن العام لصالح الطبقات الشعبية.

كل هذا إذا كان مبنيا على حسن النية سيخفف الأجواء بدون شك "وإن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتيكم خيرا".

افتتاحية عدد 753:

الجمعة 10 ربيع الثاني 1439 موافق 29 دجنبر 2017.

الفهرس

رجل المواقف والمبادئ 03
الغموض إلى أين..؟ 05
المتسولون المحتاجون وممتهنو الحرفة 07
الفصل47 من دستور 2011 09
ندعو لرئيس الحكومة المعين بالتوفيق في مهامه الجسيمة 11
لم يكن في الإمكان أبدع مما كان 14
حول حقوق الانسان 17
مصلحة المواطن فوق كل اعتبار 19
دفاعا عن النطق 23
19 يناير 2012 25
الوسيط 27
إلى اصحاب الحل والعقد 29
التفاعل الايجابي مع بلاغ الديوان الملكي 32
المال - والأعيان - ورعاية السلطة 34
من أجل تحصين السلم ومسؤولية الإدارة 37
الانتفاضات ودواوها 40

لم نأخذ الملايير ولم نسكت عن الحسيمة 43
ما أشبه اليوم بالأمس 45
حرية – عدالة – كرامة 48
المفهوم الجديد للسلطة 51
طريق العقل والصواب 53
حزب الإصلاح والتنمية يتواصل مع المواطنين 56
بشروا ولا تنفروا 60
بهدلوا أنفسهم 63
لا للخنوع لا للجمود 65
هل من مجيب 69
في انتظار جمعة 13أكتوبر 72
معالجة الأوضاع 75
كونوا أعفاء 78
كفى من الضغط 80
كنا على صواب 82
هل نحن مرتاحون..؟ 84